

كتبات سياسية

مجموعتها ١٠٠٪



كتب سياسية

رأساء العصر

فقر - تخلف اقتصادى - عدم مبالاة - أمل



ترجمة: الدكتور الفوس جيسى

مراجعة: الدكتور جلال صادق

مأساة العصر

بقلم

ل. ج. لبريه

تقديم

يتناول هذا الكتاب جوهر المشكلة التى يعانىها عالم اليوم والتى تباينت مظاهرها وتعددت أشكالها ، وإن كانت لاتخرج فى حقيقة الأمر عن مشكلة الانسان نفسه وسعيه فى سبيل حياة أفضل . والانسان بما يعتلج فى صدره من نوازع الخير والشر قد سلك فى سعيه هذا الطريق التى يراها من وجهة نظره الخاصة ، أفضل مايمكن أن يحقق اغراضه ومصالحه الذاتية أولا ، دون أن يراعى ماقد يكون فى ذلك من افتتات على حقوق أخيه الانسان .

وهكذا يقدم المؤلف مظاهر تلك المشكلة ، ويغوص الى أعماقها ليخرج علينا بالحقائق التى تؤكد لها الأرقام والوثائق ، ويلتفت النظر الى خطورة تجاهلها أو غض الطرف عنها ويهيب بدول العالم الكبرى أن تعيد النظر فى سياساتها وتسعى لتدارك الموقف واتخاذ العالم من هاوية الدمار التى بوشك أن يتردى فيها .

فعدد سكان العالم يتضاعف باستمرار نتيجة انخفاض معدل الوفيات للعام بفضل تقدم الطب ووسائل العلاج الحديثة. وازدياد متوسط عمر الفرد ، مما يتطلب الاسراع فى التنمية لخلق التوازن بين السكان والموارد ، بما يعود بالرفاهية على الجميع . فهناك تفاوت ضخم فى مستوى المعيشة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، ولا بد من تضيق الشقة بينهما حتى يختفى شبح الجوع والفقر الذى يتهدد الدول المتخلفة ، وذلك باتباع سياسة جديدة واقعية تهدف الى تحقيق التقدم الاقتصادى المتكافئ فى أرجاء العالم أجمع ، والقضاء على العقبات التى تعترض هذا التقدم فى المجالات المختلفة . فمن أبرز العقبات التى تواجه التنمية الزراعية انخفاض نسبة الانتاج الزراعى بالنسبة للزيادة السكانية ، كذلك ضعف التربة وفقدان خصوبتها وما يتطلبه ذلك من استخدام للاسمدة التى تتكلف الكثير مما لا يقوى عليه الفلاح المعدم ، كذلك قلة استخدام الآلات الحديثة فى الزراعة ، ثم وجود مساحات شاسعة من الأراضى غير صالحة للزراعة أو تحتاج الى نفقات طائلة لاستصلاحها ، مما يخرجها عن حدود الامكانيات العملية ، هذا الى ما يلاحظ من سوء استغلال الأرض وضعفه الطاقة الاستثمارية .

أما العقبات التى تقف فى سبيل التصنيع فتتلخص فى نقص الموارد والوسائل الاقتصادية الأساسية ، وعدم التوازن بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ، وضيق السوق المحلية ، ولا شك

أن انخفاض مستوى التعليم في الدول المتخلفة يعد عقبة كأداء في سبيل التقدم الصناعي بالإضافة الى ندرة رجال الأعمال والمديرين والخبراء المتخصصين مما يضعف من فاعلية التخطيط والتوجيه الاقتصادي .

ثم هناك عراقيل تعتمد الدول الصناعية المتقدمة وضعها في طريق تصنيع الدول المتخلفة وذلك خوفا من فقدان أسواقها وخشية منافستها في المستقبل .

وهناك عقبات اقتصادية ومالية تعترض الدول المتخلفة ، فهي مضطرة الى استيراد مجموعة كبيرة من السلع المختلفة ، تصدر في مقابلها عددا محدودا من منتجاتها ومعظمها سلع زراعية ومواد أولية ، ولهذا فان أى تغير في سعر سلعة من السلع يخلف آثارا بالغة على اقتصادها كله بالإضافة الى أن الدول المتخلفة تكون غالبا تحت رحمة عميلها المتقدم الذى يبتاع منها انتاجها .

والدول المتخلفة تعوزها رؤوس الأموال ، ومستوى الاستثمار الحالى فيها يعد منخفضا للغاية نتيجة عوامل عديدة منها أن الادخار لا يمثل غير جزء صغير من الدخل القومى - كما أن الدخل القومى نفسه منخفض جدا بالنسبة لما هو عليه في الدول الصناعية المتقدمة - ويتركز هذا الادخار في الدول المتخلفة في أيدي طائفة محدودة من الأفراد ، توجه جزءا كبيرا

منه إلى الخارج أو إلى أغراض غير منتجة كاستخدامه في
المضاربات الضارة بالاقتصاد القومي .

وأخيرا هناك عقبات اجتماعية تأخذ أشكالا مختلفة مثل
مقاومة أربؤساطر العائلية أو القبلية لأنماط الحياة الجديدة وتعدد
البدع ذات الصبغة الدينية وتعارضها فيما بينها ، وتفشى
الجزازات والعصبيات الطائفية وتحكمها في توجيه قطاعات
كبيرة من الجماهير الشعبية في غير الصالح العالم مما يبعدها
عن مساهمة ركب التطور ، ويفوت عليها فرص التوعية والفهم
الصحيح ، ويتبلور كل ذلك في هكل اجتماعي غير متوازن ،
أدى إلى عدم تكوين الاطار الملائم للتنمية الاقتصادية .

وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى الجزء الثاني من كتابه الذي
ينتهي فيه إلى ضرورة خلق مدينة جديدة . ويبدأ بالحديث عن
دور الولايات المتحدة على المسرح الدولي وعن بسط سيطرتها
في ثوب اقتصادي على غالبية بلدان العالم غير الشيوعي ، وأن
هذا يلقي على كاهلها مسؤوليات جساما ، الأمر الذي يبدو أنها
لم تدركه ادراكا تاما حتى الآن .

ان دور الرأسمالية الأساسية هو استغلال بعض الموارد
من أجل انتاج سلع وعرضها في السوق بما يبعث أكبر قسط
ممكن من الربح . ولذلك تهتم بالبحث عن الأسواق لتصرف
منتجاتها الصناعية ولا تستثمر في الخارج الا الفائض عن
احتياجاتها وتعمل بشتى الطرق على السيطرة على مراكز

تغذيها بالموارد الأولية ، ولهذا تتخذ الرأسمالية في الدول المتخلفة موقفا يخالف تماما موقفها في موطنها الأصلي . فنجدها تعرقل أى محاولة للتصنيع في أى منطقة متخلفة حتى تظل دائما سوقا لصناعاتها وتشجع المحاصيل الصناعية على حساب المحاصيل الغذائية مما كان له آثار وبيلة على الزراعة والسكان في الدول المتخلفة .

وتظهر مسؤولية الرأسمالية مرة أخرى في ميدان التسليح . فالرأسمالية تملك لخوض الحرب أو الاستعداد لها فائضا هائلا من الطاقة الانتاجية فلماذا لا توجه هذه الطاقة لتنمية الدول المتخلفة وتحسين مستوى الانسانية جمعاء ، والجواب على ذلك ، أن مثل هذه السياسة تعنى العطاء بدون مقابل الأمر الذى لا يفتنق مع دافع الرأسمالية الأول وهو الربح .

ولهذا فإن مخرج الرأسمالية الوحيد هو في قبولها مختلف أشكال التعاون ، التي لا تهدف إلى الربح والتي تنظمها التشريعات الدولية . ولا يمكن أن ينطبق هذا بطبيعة الحال على ما يقوم الآن من مظاهر التعاون كمشروع كولومبر والنقطة الرئيسية وغيرها ، وذلك أن تملك المساعدات التي تبدو اقتصادية في ظاهرها انما تحكمها أغراض عسكرية وسياسية وتشكل عنصرا من عناصر الحرب الباردة . الأمر الذى يبعدها عن الهدف السامى للتعاون . كما أننا اذا نظرنا إلى المساعدات المعروضة على

الدول المتخلفة نجدها ضئيلة جدا اذا ما قورنت باحتياجات هذه الدول . فيجب على الدول الكبرى أن تدرك طبيعة مرحلة الانتقال التي تمر بها الدول المتخلفة اليوم ، والتي تميزت بروح الثورة التي تجسدت في باندونج وفي حركات التحرر التي تجتاح الدول الخاضعة للاستعمار ، فالغرب يتمسك بكل ما أوتي من قوة بالنظام الاقتصادي الذي أوصله الى هذه الدرجة من التقدم ولكن بعد عزله تماما عن ثقة وصداقة العالم المتخلف ، وهو يدهش من عدم التجاوب وروح العداء التي يكنها له العالم المتخلف في الوقت الذي يقضي هو فيه على القيم والمفاهيم التقليدية الروحية التي هي أساس العلاقات البشرية

ويشرح المؤلف بعد ذلك طبيعة التقدم الاقتصادي الحقيقي ، فيقول ان المقصود بالتقدم هو ارتفاع مستوى المعيشة للقاعدة الشعبية ... الارتفاع بكل انسان ... وكل شيء في هذا الانسان ... وأنه عند تقدير موارد العالم ومدى كفايتها لاشباع حاجات الانسانية لا بد من النظر الى هذه الانسانية شعبا شعبا وبقعة بقعة ، فلكل بلد ظروفه الخاصة وعلى كل شعب أن يجد الطريقة التي تلائمها للتقدم الاقتصادي على ضوء ظروفه وامكانياته ، ولكن هناك حقيقة اساسية هي أن التنمية لازمة في كل مكان وممكنة ، ولكنها تتطلب تعاونا وثقا بين الشعوب الغنية والفقيرة ، على أسس جديدة ومفاهيم جديدة .

فأمريكا وروسيا بتجاهلهما « الانسان » قضايا سوية على
أمس نجاحهما فى المستقبل ، لأن أنماط المدينة التى يقدمانها
للعالم قاصرة و لاتصلح للتصدير وعلى الغرب والشرق اذن
أن يقيما دعائم اقتصاد يخدم الانسان - فالمدينة الجديدة لا
يمكن أن تكون مدينة الثروة أو العنف أو الخوف من الموت •
ولا بلد من وضع دستور جديد لغرس ثمرة التنمية الصحيحة
على مستوى عالمى وخلق نوع جديد من العلاقات بين الشعوب

مقدمة المؤلف

نريد في هذا الكتاب أن نلفت نظر القراء الى بعض المشكلات الجوهرية من بين تلك التي تتوالى بسرعة عجيبة في عصرنا هذا - والتي يجب أن تضعها الانسانية في المرتبة الأولى لتجد لها الحلول المناسبة .

ونحن لم نكن لنجرؤ على اخراج هذا الكتاب ان لم يكن نتيجة لملاحظات عدة هي وليدة تحليل دقيق قمنا به في بعض البلدان مثل البرازيل وكولومبيا وفيتنام والسنغال ، كما يتضمن تحليلًا سريعًا يصلح لكي يكون أساسًا لعقد المقارنات الدولية في بلدان أخرى بأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا .

وقد بدت لنا الانسانية خلال هذه الدراسة مترنحة في سيرها متردية من هوة الى هوة ، عاجزة في جميع الأحوال عن حل المشكلات التي تواجهها - وليس هذا عن ضعف في مقدرتها الفكرية ، ولكن لحاجتها الى الارادة لاعادة بحث القيم السراية البالية .

فأمريكا لا تكف عن المناداة بالحرية . واتهام الآخرين بالنزعة الاستعمارية ... في نفس الوقت الذي تسلب فيه - بحكم اقتصادها « المتقلب » - السيادة الحقيقية من جميع

الدول الحرة ، وتربط جميع البلدان غير الشيوعية الى ارادتها
ورغباتها •

ومن ناحية أخرى نجد هناك روسيا السوفيتية التي لا
تزال تنادى بالماركسية رغم أنها أثبتت للجميع انها حملت
هذا المذهب مالا يحتمل . . . بل انها ابتعدت عنه كثيرا في
مبادئ التطبيق العملية •

ومع ذلك ، فان المنهج الذى سنسير عليه في هذا الكتاب
لا يتبع من تعارض الكتلتين الشرقية والغربية . . . أو ضرورة
الاختيار بين نظامين من أنظمة التفكير أو غاطين فنيين من أغلاط
استغلال الثروات المادية في هذا العالم .

ان كل مانبيغيه هو ارغام الدول الكبرى - سواء في
المعسكر الغربى أو المعسكر الشرقى على التفكير الصحيح ،
بمساعدهتهم على ادراك الحقيقة التالية : ان استمرار تمسكهم
بموقفهم الحالى الذى لا يتلاءم مع الحقيقة التاريخية ولا مع
روح اللوئام العالمى ليعد ضربا من ضروب الجنون ، وجريمة لا
تغتفر في حق الانسانية •

ان المشكلة التى تواجه العالم اليوم هى - في واقع
الأمر - مشكلة مدنية جديدة . . . فالبلاذ الغنية نجدها في
نفس الوقت بلاذا بخيلة . . . والخل هنا يعنى رغبة الحصول
على أكثر مما هو ضرورى . . . ونرى الآن أن عدوى هذا

البخل بدأت تجتاح بسرعة الشعوب الفقيرة ، وواضح أن عالما
بخيلا لا يمكن إلا أن يكون عالما منقسما على نفسه يخطو
حيثا نحو البربرية والهمجية ... ولهذا فإن الغرب - الذى
لا يشغله الآن إلا نفسه - بدأ يتحول الى عالم بربرى .

ولقد لجأنا - كى لا تتهم بعرض آراء ومشاعر ذاتية -
الى تحليل مشاهدات ودراسات غيرنا فالدارس الواحد - مهما
كان أمينا فى عمله - يكون عرضة للنقد ولرفض آرائه
ومشاهداته .

لهذا ، لجأنا فى كثير من الأحيان الى وثائق هيئة الأمم
المتحدة وفروعها المتخصصة ، كما أننا استعنا ببعض الكتاب
الذين نالوا شهرة عالمية فى الميادين التى قمنا بدراستها .

وقد أبرزت لنا دراستنا الطويلة أن الانسانية - بالرغم مما
تحمله من أعباء « الروتين » وأثقال الأفكار والتقاليد البالية -
تبحث عن حل لمشكلاتها على مستوى عالمى أقوى . وفى
اعتقادنا أنه يكفى أن يخطو البعض هنا وهناك خطوات معدودة
الى الأمام حتى يبدو هذا الحل واضحا أمام العيان .

وكان واجبنا هنا هو المساهمة فى تحقيق هذا الهدف .

الجزء الاول

موقف العالم

الفصل الاول

الحقائق الأساسية

— ١ —

تزايد غير متوقع في عدد السكان

أهمية هذه الزيادة السكانية : —

كانت زيادة السكان ، قبل العصور الحديثة ، بطيئة في
تكاثرها كما كان يشوبها أحيانا فترات توقف طويلة . وقد بدأ
معدل الزيادة السكانية يرتفع ارتفاعا ملحوظا خلال القرون
الثلاثة المنصرمة حيث قفز عدد سكان العالم من أقل من ٦٠٠
مليون نسمة عام ١٦٥٠ الى أكثر من ١٤٠٠ مليون نسمة عام
١٩٥٠ .

والأرقام التي يتفق عليها جميع الاخصائيين هي :

٩٠٠	مليون نسمة عام	١٨٠٠
١١٥٠	مليون نسمة عام	١٨٥٠
١٦٠٠	مليون نسمة عام	١٩٠٠

وهذا يعنى أن عدد سكان العالم قد تضاعف فيما بين عام ١١٥٠ وعام ١٨٥٠ كما تضاعف مرة أخرى فيما بين عام ١٨٥٠ ، ١٩٥٠ .

ويعتقد الاختصاصيون أن عدد سكان أوروبا — بالإضافة الى الأراضي الروسية الواقعة في آسيا — قد تضاعف خمس مرات في الفترة ما بين ١٦٥٠ و ١٩٥٠ — وقد تزايد عدد السكان بسرعة في أوروبا فيما بين عامي ١٨٥٠ ، ١٨٨٠ ثم انخفض معدل الزيادة انخفاضاً ملحوظاً بعد ذلك .

فقد بلغ عدد سكان هذه القارة ٤٠٠ مليون نسمة عام ١٦٥٠ ، ثم قفز الى ١٣٠٠ مليون نسمة عام ١٩٥٠ .

أما معدل الزيادة السكانية في القارة الافريقية فكان بطيئاً للغاية خلال عدة قرون ولكنه بدأ يرتفع بسرعة منذ منتصف القرن التاسع عشر .

أما في الأمريكتين ، فقد ازداد عدد السكان زيادة كبيرة ومع أنه من الصعب تقدير عدد سكان هذه البقعة منذ قرنين ، الا أنه من المؤكد أن عدد السكان قد ارتفع من بضعة ملايين الى أكثر من ٣٥٠ مليون نسمة عام ١٩٥٠ .

وقدر عدد السكان في العالم في عام ١٩٥٧ بحوالى ٢٧٩٥ مليون نسمة موزعين كالآتى :

١٥٥٦	مليون نسمة في آسيا
٤١٤	مليون نسمة في أوروبا
٣٨١	مليون نسمة في القارة الأمريكية
٢٢٥	مليون نسمة في أفريقيا
٢٠٣٦	مليون نسمة في الاتحاد السوفيتي
١٥٤	مليون نسمة في الاقيانوس

وقد بلغ معدل زيادة السكان السنوية في العالم ١.٦ في الفترة ما بين ١٩٥٠ ، ١٩٥٧ وهذا يعنى أن سكان العالم قد تزايدوا خلال هذه الفترة بما يقرب من ٣٠٢ مليون نسمة . وتشير وثائق الأمم المتحدة الى أن الزيادة الكلية في عدد السكان مختلف بقاع العالم في النثرة نفسها كانت كالآتى :

١٨٠	مليون نسمة في آسيا
٢١	مليون نسمة في أوروبا
٥١	مليون نسمة في القارة الأمريكية
٣٦	مليون نسمة في أفريقيا
١١.٦	مليون نسمة في الاتحاد السوفيتي
٢.٢	مليون نسمة في الاقيانوس والدول الأخرى

وقد قدر بعض الاخصائيين عدد السكان في الدول المتخلفة في الفترة ما بين ١٩٥٥ و ٢٠٥٥ على الوجه التالى :

بالمليون نسمة

السنة	الدولة المتخلفة	الدول الأخرى	المجموع
١٩٥٥	١٨٠٠	٩٠٠	٢٧٠٠
١٩٨٠	٢٩٠٠	٠٢٠١	٣٩٢٠
٢٠٠٥	٤٠٠٠	٠٥١١	٥١٥٠
٢٠٥٥	٥٤٠٠	١٤٩٠	٦٨٩٠

وقد بنيت هذه التقديرات على أساس اتباع سياسة « مالتسميه » متطرفة (أى سياسة تحديد النسل) فى هاتين المجموعتين من الدول . وهكذا ، فحتى اذا افترضنا - الأمر الذى لم تثبته التجارب بعد - أن معدلات الاخصاب ستخفص بسرعة فى السنوات المقبلة ، فإن الزيادة السكانية ستبقى فى مستوى مرتفع .

ويرى الخبراء ثلاث مراحل متتالية فى تطور عدد السكان حينما ترتفع مستوياتهم المعيشية :

ثبات - ارتفاع سريع - عودة الى الثبات
ففى خلال المرحلة الأولى ، حيث المستويات الغذائية منخفضة للغاية ، سواء أكان ذلك كمياً (مقدرة بالسعر الحرارى) أم نوعياً (ضعف نسبة الوحدات الغذائية ذات الأصل الحيوانى) ستكون معدلات الوفيات والمواليد مرتفعة ومتساوية تقريباً ، ويبقى عدد السكان ثابتاً على حاله ، وفى خلال الفترة الثانية يتمتع السكان بمستويات غذائية أفضل ،

فتبدأ معدلات الوفيات في الانخفاض ، على حين تبقى معدلات المواليد مرتفعة فيزداد عدد السكان زيادة سريعة . وأخيرا ، فصل الى المرحلة الثالثة ، حيث تبلغ مستويات الاستهلاك ذروتها ، وخاصة من الناحية النوعية ، فتنخفض معدلات المواليد بسرعة حتى تصل الى مستوى معدلات الوفيات ، وهنا تبدأ حقبة جديدة من الثبات النسبي .

وهكذا يتضح لنا أنه لكي نعيد ايجاد توازن بين السكان من ناحية وبين المواليد من ناحية أخرى ، يجب علينا أن نعيد بسرعة المرحلة الثانية ، وهي المرحلة الخطرة التي تبلغ فيها الزيادة السكانية أشدها .

وبمعنى آخر ، فإن التقدم الاقتصادي يجب ألا يكون بطيئا حتى لا تنعكس آثاره على معدلات الوفيات وحدها فيحدث الانفجار السكاني .

ان التنمية السريعة وحدها هي التي يمكن أن تخلق توازنا جديدا بين السكان والموارد ، توازنا يعود بالرفاهية على الجميع .

ليس هناك من شك في أن تحسن مستويات التغذية يلعب دورا هاما في خفض معدل الوفيات ، وأن تراجع هذا المعدل في الدول غير النامية يرجع - قبل أي شيء آخر - الى استخدام الوسائل الصحية الحديثة ... وكثير من التجارب تشير الى

أن بعض الدول قد انخفضت فيها معدلات الوفيات بالرغم من تفاقم أحوالها الاقتصادية .

لقد كان الطب في الأحقاب الماضية يتيح التقدم الاقتصادي ولا يقوى على سبقه ... أما اليوم ، فإن الأمر يختلف تماما ، فالفنون الطبية الحديثة تفزو فجأة المجتمعات المتخلفة التي تكاد تعيش في ظروف القرون الوسطى فتتقضى على مختلف الأمراض والأوبئة بتكاليف زهيدة للغاية .

كل ذلك يشير الى أنه سيكون هناك انخفاض في معدل الوفيات في الدول المتخلفة خلال السنوات المقبلة ... هذا كما أن معدلات الزيادة في الدول المتقدمة مازالت مرتفعة ، فسكان الولايات المتحدة مثلا يتزايدون بمعدل ثلاثة ملايين نسمة سنويا ، وليس هناك ما يدعو الى التنبؤ بتغيير مثل هذه الأحوال في المستقبل القريب .

لهذا ، تواجه الانسانية اليوم مشكلة اقتصادية معقدة للغاية ... وبالتالي مشكلة اجتماعية وسياسية ... وليس في وجود هذه المشكلة ما يدعو الى الاستغراب ، ولكن الغريب هو في عدم المبالاة بها سواء أكان هذا لدى المسؤولين عن السياسة العالمية أم السياسة الوطنية .

أكثر من نصف سكان العالم يعيش في آسيا

هناك خمس دول في آسيا تتقاسم فيما بينها نصف سكان

العالم ، وهذه الدول هى الصين والهند واليابان وباكستان
وأندونيسيا .

وينتجى سكان هذه الدول الى حضارات قديمة ، وهم
قادرون — كما أثبتت. اليابان — على استخدام العلوم الحديثة
لدفع عجلة التصنيع والتقدم الاقتصادى ، مع قبول مستويات
معيشية أقل من السائدة فى بلدان العالم الغربى .

لقد أخذ عدد السكان فى الصين يتزايد منذ قيام الثورة
الشيوعية بمعدلات قياسية حتى بلغ ٦٢١ مليون نسمة فى عام
١٩٥٦ — ويصل المعدل السنوى للمواليد الى ٤٠ فى الألف .
أما اليابان ، فقد زاد عدد السكان فيها الى ثلاثة أضعاف وذلك
خلال القرن الماضى .

أما فى الهند ، فقد انخفض معدل المواليد من ٣٣ر٣ لكل
ألف نسمة فى عام ١٩٣٨ الى حوالى ٢٥ لكل ألف نسمة خلال
الفترة ١٩٤٨ — ١٩٥٢ وفى نفس الوقت ، انخفض معدل
الوفيات من ١٤ر٧ (عام ١٩٥١) ، وهكذا نرى أن الزيادة
السنوية تهبو على أربعة ملايين نسمة .

واذا اعتبرنا الهند والصين معا (بمعدلات الزيادة الحالية) ،
فانهما سيكونان — كما هو الحال الآن — ٤٠٪ من سكان

العالم ، الأمر الذى يعطى لهذين البلدين موقفا سياسيا حاسما
على المسرح الدولى ، فمع فقرهما الحالى ، سوف يسيطران
على « كبار » الدول التى تدعى تزعمها للعالم .
ان تطور السكان فى هذه البلدان من شأنه أن يغير
موازن القوى الاقتصادية والعسكرية فى العالم .

الفصل الثانى

تفاوت استغلال الأرض من بقعة لأخرى فى العالم
يبين لنا الجدول التالى كثافة السكان العاملين بالزراعة
لكل كيلومتر مربع فى بقع مختلفة من العالم .

لكل كيلو متر مربع من الأراضى المزروعة	لكل كيلو متر من الأراضى السابقة بالإضافة إلى المراعى	
٢٦٦	١٤٧	آسيا (فيما عدا الاتحاد السوفيتى
١١٣	٢٥	أميركا الوسطى
٨٦	٥٢	أوروبا (فيما عدا الاتحاد السوفيتى
٨٣	٢٦	أفريقيا
٧٦	١٤	أميركا الجنوبية
٢٢	١	دول الأقيانوس
١٥	٦	الولايات المتحدة وكندا

غير أن هذه المتوسطات تنطوى على فوارق كبيرة ، فإذا
أخذنا فى الحسبان الأراضى الواردة فى العمود « أ » فالتنا
نجد أن كثافة السكان فى بعض مقاطعات تنجانيقا مثلا تتراوح
بين ٤٦٣ ، ٦٩٥ لكل كيلومتر مربع .

وتبدو الفروق الخاصة بمساحة الأراضي المنزرعة وكثافة العاملين فيها بالزراعة أكثر وضوحا عند المقارنة على مستوى البلد ، ونجدها تتضخم كثيرا بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة ، ومما لاشك فيه أن حالة مصر تعتبر فريدة في هذا الميدان .

عدد السكان ا رايعين لكل كيلومتر مربع	نسبة الأراضي المنزرعة إلى إجمالي مساحة البلد	البلد
١٨ ^٢	٦٨	هولندا
٨٥	٦٥	المملكة المتحدة
١٨	٣٩	الولايات المتحدة
١٦	٧	كندا
١٣	٢,٤	أستراليا
٢٣٨	٤٦	الهند
٤٥١	٤٢	سri لانكا
١٦٤	٥	المكسيك
١٤٠	٢,٨	البرازيل
٥٤٢	٢,٥	مصر

وتبلغ الكثافة ذروتها في دلتا الأنهار المنزرعة بالأرز في منطقة الشرق الأقصى . (١٥٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع بدلتا نهر يانج - تسي - كيانج مثلا) .

وتملك الصين ما يقرب من ٨٧٨١٩٩٠٠ هكتار من الأراضي المزروعة يعيش عليها أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة ، بينما تملك الولايات المتحدة الاميركية ١٤٧٧١٥٠٠ هكتارا لعدد من البشر لا يبلغ ثلث سكان الصين .

ويبلغ متوسط ما يخص الفرد من الأراضي المزروعة ١٦ هكتار في كل من كندا والولايات المتحدة - ٨٠ هكتار في الاتحاد السوفيتي ، ٦٠ هكتار في أميركا اللاتينية ، ٣٠ هكتار في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط ، ٤٠ هكتار في بقية أنحاء العالم .

ويقدر متوسط مساحة المزرعة الفردية بـ ١٦ هكتار في الصين (قبل تطبيق نظام المزارع الجماعية أو « الكولخوز ») ٦٠ هكتار في هولندا ، ١٥٧ هكتار في الدانيمرك ، ٢٥٥ هكتار في إنجلترا ٦٣٥ هكتار في الولايات المتحدة الاميركية .

وتتمتع الجاليات البيضاء في أفريقيا بمراكز الصدارة من حيث حيازتها للأراضي الزراعية ٠٠ ففي كينيا مثلا يملك ثلاثة ملايين من السكان ما يقرب من ١٠٠٠٠٠٠ هكتار ، في حين يملك ٢١٠٠٠٠ هكتار ما يزيد على ٤٠٠٠٠٠ هكتار .

وفي روديسيا الجنوبية يملك ١٥٠٠٠٠٠ مواطن ١١٥٠٠٠٠ هكتار ، ٦٠٠٠٠ هكتار من البيض يملكون أكثر من ١٨٥٠٠٠ هكتار .

ومما هو جدير بالذكر ، أنه يوجد في العالم مساحات شاسعة من الأراضي يمكن اصلاحها وزراعتها ، وهناك صعوبة تعترض الخبراء حينما يحاولون تحديد مقدرة الأرض المزروعة في العالم على اطعام مجموع السكان ، فان مثل هذا التقدير يتوقف على مقدار الوجبة الغذائية التي يمكن اعتبارها حدا أدنى معقولا . فمثلا اذا أخذنا في الحسبان المستوى الغذائي الآسيوى ، لوجدنا أن الموارد الزراعية في العالم تكفى مايقرب من ٢٨٠٠ مليون نسمة ٠٠٠ ٠

فاذا انتقلنا الى المستوى الغذائى الأوروبى نجد أن هذا الرقم ينخفض الى ١٢٠٠ مليون ، أما اذا طبقنا المستوى الغذائى السائد فى الولايات المتحدة الامريكية فاننا نجد هذا الرقم لايتعدى ٩٠٠ مليون نسمة .

ولكى يدرك الباحث موقف الدول غير المتجاس بالنسبة لمشكلة الأرض التي نحن بصدددها ، فان من المفيد أن يقارن بين مناطق تختلف بعضها عن بعض اختلافا بينا كمصر والولايات المتحدة مثلا ، وهما من منتجى القمح والقطن .

تشير احصائيات الأمم المتحدة الى أن مساحة الأراضي الزراعية فى أميركا تبلغ عشرة أضعاف مساحتها فى مصر وذلك بالنسبة لعدد السكان الاجمالى ... كما تبلغ أربعين ضعفا بالنسبة لعدد العاملين فى قطاع الزراعة ... ويلاحظ أن هذه التقديرات لاتأخذ

في الحسبان المراعى وغيرها من الاراضى المستغلة التى توجد
بكثرة فى الولايات المتحدة وتكاد تخلو مصر منها .

وتشير نفس الاحصائيات ، الى أنه لكى يحصل المزارع فى
مصر على نفس مستوى الدخل الذى يحصل عليه المزارع
الأميركى فانه يجب مضاعفة الانتاج أربعين مرة على الأقل لكل
وحدة زراعية فى مصر .

وبينما يخص الفرد من السكان ١٢٠٠ من الهكتار فى مصر
يحصل المواطن الأمريكى على ١٢٠ هكتار .

أما بالنسبة للعاملين بالزراعة ، فتبلغ هذه المساحة على
التوالى ١٧٠٠ ، ٤٠٧٧ هكتار .

الفصل الثالث

— عدم المساواة أمام الحياة —

يلجأ الباحث لمقارنة « حظ » كل مجتمع سكاني من الحياة إلى دراسة الظواهر التالية :

— معدل وفيات الأطفال .

— معدل الوفيات العام .

— الأمل في الحياة عند الولادة .

نقص معدل وفيات الأطفال :

كان معدل وفيات الأطفال في العصور القديمة مرتفعاً جداً في جميع بلدان العالم ، وكان هذا هو السبب الرئيسي لبطء زيادة السكان .

ويبين لنا الجدول الآتي مقدار ما أحرزته الدول القديمة من نصر في نضالها ضد الموت الذي يصيب الأطفال في السنة الأولى من عمرهم .

« معدل الوفيات لكل ألف طفل يولدون أحياء »

١٩٥٧	١٩٤٨	١٩٣٦	
١٧	٢٣	٤٣	السويد
٢٤	٣٦	٦٢	المملكة المتحدة
٢٦	٣٢	٥٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٣٥	٥٩	٨٦	بلجيكا
٣٦	٥٨	—	ألمانيا الغربية
٣٤	٥٦	٦٧	فرنسا

وترتفع هذه المعدلات في الدول المتخلفة ، فتبلغ :
 ١٢٥ لكل من كوبا والمكسيك وباراجواي وبوليفيا
 والبرازيل وكولومبيا وهندوراس ونيكارجوا وبناما وبيرو
 وجمهورية الدومينيكان وفنزويلا .

١٥٠ لكل من جواتيمالا وسلفادور وتايلاند .

٢٠٠ لكل من الهند وباكستان والفيلين .

٢٢٥ لبورما .

تقص معدل الوفيات العام : —

انخفض هذا المعدل انخفاضاً كبيراً في الدول الصناعية
 المتقدمة وهو في سبيله الى الانخفاض في الدول المتخلفة ، فمثلاً
 بالنسبة للهند لم تظهر فيها مجاعات في الفترة ما بين ١٩٢٠ ، ١٩٤٥
 اذا استثنينا مجاعة بومباي التي وقعت في عام ١٩٤٣ — كما
 اختفت كذلك من هذا البلد الأمراض القاتلة كالطاعون ، غير أن

الكوليرا لم تختف تماما بسبب ضعف الوسائل الوقائية المستخدمة وعدم عزل المرضى عزلا فعالا ، كما أن الجدرى مازال من الأمراض الشائعة هناك .

أما سيلان ، فقد استطاعت أن تقي نفسها تماما منذ عام ١٩٣٥ . من هذه الأوبئة الثلاثة ، غير أن الماريا مازالت متفشية في هذين البلدين ، وفي سيلان لا تقل نسبة عدد السكان المصابين بهذا المرض عن ٢٠٪ ، وترتفع في كثير من الأحيان إلى ٥٠ - ٦٠٪ . وقد بدأت الحملة ضد الماريا في سيلان عام ١٩٤٧ ، وقد ارتفع متوسط عمر الفرد هناك نتيجة لذلك من ٤٢٫٨ سنة عام ١٩٤٦ إلى ٥٦٫٦ سنة ١٩٥٢ .

وباختصار ، فإن الوسائل الطبية الحديثة قد نجحت في الدول المتخلفة في إطالة عمر الانسان مع احتفاظه بمستوى معيشى ثابت .

الأمم في الحياة عند الولادة :

وهو ما يعبر عنه احصائيا « بمتوسط عمر الفرد » وقد بلغ هذا المتوسط ٦٥ سنة في الدول المتقدمة (ألمانيا - النمسا - بلجيكا - فرنسا - تشيكوسلوفاكيا - كندا) .
وتجاوز السبعين في أكثر الدول تقدما (النرويج - المملكة المتحدة - السويد - سويسرا - الدانيمرك - فنلندا - الولايات المتحدة - أستراليا - نيوزيلندا) .

وينخفض هذا المتوسط انخفاضا كبيرا في الدول المتخلفة ، .
ف نجد أنه لا يتعدى أربعين سنة بالنسبة للمصريين والبرازيليين
وأهل المكسيك .

أما في الهند ، فنجد أن متوسط عمر الفرد لا يزيد على
اثنين وثلاثين عاما .

بماذا توحى هذه الأرقام ؟

يزداد تفوق الدول المتخلفة من وجهة نظر عدد السكان مع
انتشار واستعمال وسائل الطب الحديث ، كما تزداد الأعباء
الملقاة على عاتق الأفراد العاملين مع انخفاض معدل الوفيات .
وازداد متوسط عمر الفرد .

(يعول كل ٥٥ عاملا في الدولة ٤٠ شابا وخمسة كهول أما
في الدول المتقدمة ، فيعول كل ٦٤ عاملا ٣٦ شخصا لا يعملون) .

الفصل الرابع

عدم المساواة أمام المرض

يصاب سكان المناطق الاستوائية بأمراض يجهل الأوربي حتى أساءها ويمكن تسمية هذه الأمراض «بالأمراض الجماعية» حيث انها تصيب نسبة عالية من السكان ، وتكون سببا في عرقلة كل تقدم إقتصادي واجتماعي في البيئة التي تنشئ فيها .

أمراض الدول المتخلفة :

أمراض سوء التغذية :

تصاب هذه الأمراض حالات الفقر والجهل ، وهي تنقسم من وجهة النظر « الاكلينيكية » الى : البربري - والبلاجر - والاسقربوط - لين العظام - الانيميا ، ومرض الكاوشوركور وهذا الأخير يصيب الاطفال حتى سن السادسة وذلك بسبب نقص بروتين الحيوان في أغذيتهم فيتعرضون للاصابة بسرطان الكبد وبجالة ضعف وانيميا مزمنة .

الأوبئة ، أو أمراض الحجر الصحي :

هذه الأمراض سريعة العدوى ولهذا فكثيرا ما تنشأ عنها

الأوبئة وأول هذه الأمراض هو الطاعون الذى اجتاح منشوريا وجنوب الصين عام ١٩١٠ وأهلك ٦٠٠.٠٠٠ من أهلها .

وقد بلغ عدد ضحايا هذا الوباء فى الهند فى بعض السنين أكثر من مليون نسمة .

ويظهر هذا المرض فى افريقيا وأميركا اللاتينية ومدغشقر .

أما الكوليرا ، فمازالت تحتاج بعض المناطق الشاسعة بأميركا الجنوبية وافريقيا .

كما ينشر الجدري فى افريقيا وأميركا الجنوبية وآسيا ، وتعتبر الهند من أهم مراكز هذا المرض . وتعتبر مصر وأرتريا والحبشة من مواطن التيفوس وتنفسى أوبئة محدودة لهذا المرض على طول المنطقة الممتدة من السودان الى باسوتولاند ، مارة بأوغندة وتنجانيقا ونياسالاند .

الأمراض الهدامة :

ونعنى بها تلك التى تضعف الجسم الى درجة تلاشى معها القدرة على العمل . وأهم هذه الأمراض هى المالاريا التى تتوطن المناطق الرطبة الاستوائية ، وتنفسى بوجه خاص فى الدول المتخلفة المكتظة بالسكان .. ففي البنغال مثلا يصاب أكثر من نصف السكان دوريا بهذا المرض .. وتعتبر المالاريا من أهم

أسباب الوفاة في الدول المتخلفة (يؤكد الخبراء أن ثلاثة ملايين نسمة يموتون سنويا نتيجة لهذا المرض) .

أما معدل الوفيات الناتج عن مرض « السل » فأكثر ارتفاعا من معدل الوفيات الناتج عن مرض الملاريا . ولا يتوطن هذا المرض في الدول المتخلفة فقط ، بل هو يصاحب حركات التصنيع وظهور المدن الكبرى . ومرض « الزهري » يعتبر بدوره من الأمراض العالمية وهو لا يكاد يظهر في مجتمع بدائي أو متخلف نسيبا ، حتى يتشر بين أفرادة انتشارا سريعا .

وقد أظهرت التجارب أن ٦٥٪ من سكان وادي «جوند» في الهند مصابون بهذا المرض .

ويمكننا أن نضيف الى هذه القائمة الطويلة أمراض الانكلستوما والبلهارسيا ومرض النوم والترافوما والدوسنطاريا والتيفود ... الخ

هذا بالإضافة الى بعض العوامل الخاجية الهدامة للصحة كتناطى الخمور والكوكا وخاصة بين سكان أميركا اللاتينية حتى أن بعض الخبراء قالوا ان السكان في هذه المناطق لا يجدون أمامهم غير ثلاث وسائل للهروب :

- الهجرة : لأنهم لا يجدون أرضا لزراعتها في قراهم .
- والكوكا : التي توهمهم بعدم الشعور بالجوع .
- والخمر : التي تسببهم أعباء الفقر .

ويقدر الخبراء نسبة من يتعاطون الكوكا في مناطق نموها
بـ ٣٠ الى ٥٠٪ من البالغين ، وتبلغ هذه النسبة ٩٠٪ في
طائفة عمال المناجم .

والكوكا تضعف الاحساس بالجوع والشعور بالتعب
ولكن لفترة مؤقتة تعقبها حالة من الخمول التام ومن الأمور
المؤسفة حقا أن بعض رجال الاعمال يدفعون لعمالهم جزءا من
الاجر في شكل هذه السموم الهدامة للصحة .

الجهود العالمية لتحسين الصحة وعدم كفايتها

هناك عدة برامج عالمية لمقاومة الامراض والالوبئة - ففي
سيلان بدأت مقاومة الملاريا عام ١٩٤٦ وانخفض عدد الاصابات
من ٤١٣ لكل ألف مواطن الى ١٣ فقط .

وفي فنزويلا انخفض عدد الوفيات بسبب الملاريا من ١٧٣
لكل ١٠٠.٠٠٠ مواطن في عام ٤١/١٩٤٥ الى ٢ لكل ١٠٠.٠٠٠ ر.
في عام ١٩٥٢ .

كما انخفضت الحمى الصفراء تماما من البرازيل بعد استخدام
مسحوق الـ د . د . ت . وعلى الرغم من هذه النتائج المشجعة
فمازال هناك الكثير الذي يجب عمله في البلدان المتخلفة ،
« أرض الجوع والمرض » وهو ما توضحه الارقام التالية .

البلد	عدد من يخدمهم	عدد السكان لكل سرير واحد في المستشفيات
<hr/>		
الشرق الاقصى		
أندونيسيا	٧١٠٠٠	١٣٠٠
فيتنام	٦١٠٠٠	٢٥٠٠
باكستان	١٣٠٠٠	—
للملايو	٨٠٠٠	٢٠٥
اليابان	١٠٠٠	١٩٦
<hr/>		
افريقيا :		
نيجيريا	٥٧٠٠٠	٢٢٠٠
افريقيا الاستوائية الفرنسية	٢٣٠٠٠	٣٤٠
مصر	٣٥٠٠	٦٠٠
<hr/>		
أميركا اللاتينية		
هوندوراس	٦٥٠٠	٧٥٠
البرازيل	٣٣٠٠	٣١٠
الأرجنتين	٧٨٠	١٦٠
<hr/>		
الدول المتقدمة		
المملكة المتحدة	١٣٠٠	٨٥
فرنسا	١١٠٠	٦٥
كندا	٩٥٠	٧٧
الولايات المتحدة	٧٦٠	١٠١
الاتحاد السوفيتى	٦٠٠	١٥٥

نتائج هذه الاوضاع :

تشير وثائق الأمم المتحدة الى النتائج السيئة التى تترتب على الإصابة الجماعية ببعض الأمراض (كالمالاريا) ، أو عن سوء التغذية بوجه عام . ويقول الخبراء ان الملاريا تصيب سنويا ٣٠٠ مليون شخص ، وتعطل كل مصاب عن العمل لمدة تتراوح ما بين ٢٠ ، ٤٠ يوما .

كما تدل التجارب فى الفيلبين على أن الملاريا تسبب فى عدم انتظام الدراسة لأكثر من نصف عدد التلاميذ فى المرحلتين الابتدائية والثانوية .

مثل هذه الحالات لا حصر لها فى الدول المتخلفة وتشل الكثير من الطاقات التى يعجزها المرض عن القيام بأى عمل فى أى ميدان .

ولهذا فيمكن أن يقال ان القضاء على مرض من هذه الأمراض الاقل أهمية عن اكتشاف ارض جديدة أو مصدر إضافي من مصادر الثروة .

الفصل الخامس

عدم المساواة أمام الجوع

المستوى الغذائي غير كاف بالنسبة لنصف سكان العالم :
جوع « الكالورى » أو « السعر الحرارى » :

يعتبر الخبراء أن الرجل فى المناطق المعتدلة المناخ يحتاج الى ٢٧٠٠ سعر حرارى كحد أدنى . أما العامل الذى ييذل مجهودا عضليا فيحتاج الى ٤٥٠٠ سعر حرارى يوميا . ويمكن أن ينخفض هذا الرقم بعض الشيء فى الدول الاستوائية على شرط أن يصحب ذلك انخفاض فى مستوى الانتاج ويمكن القول بوجه عام أن نصيب الفرد فى الدول المتقدمة يتراوح ما بين ٢٧٥٠ ، ٣٢٥٠ « كالورى » ويعتقد الخبراء أن ٣٨٦/ من سكان العالم فى عام ١٩٣٨ كانوا لا يحصلون على ٢٢٠٠ « كالورى » - وارتفعت هذه النسبة الى ٥٩٥/ عام ١٩٤٨ ، ويبدو أنها ظلت ثابتة أو لعلها لم تنخفض الا قليلا منذ ذلك التاريخ .

ويوضح الجدول التالى موقف مختلف الدول فى هذا الميدان :

البلد	متوسط الاستهلاك بالسعر الحرارى	متوسط الاستهلاك بالبروتين الكلى	متوسط الاستهلاك مقدرا بالبروتين الحيوانى
الشرق الأقصى			
المند	١٧٠٠	٤٤	٦
الباكستان	٢٠٢٠	٥٢	١١
الصين	٢٠٣٠	٦٣	٦
اليابان	٢١٠٠	٥٣	٨
الشرق الأوسط			
ايران	١٨٢٠	٥٨	٩
العراق	١٩٣٠	٦٠	٨
مصر	٢٢٩٨	٦٩	١١
أمريكا اللاتينية			
بيرو	١٩٢٠	٥٢	١٤
المكسيك	٢٠٥٠	٥٥	١٦
البرازيل	٢٣٤٠	٦٤	٢٦
الأرجنتين	٣١٩٠	١٠٢	٦٦
افريقيا			
الكونغو	١٩٣٠	٤٢	٥
افريقيا الاستوائية	٢٠٧٠	٥٩	٨
الفرنسية			

٢٧	٧٣	٢٥٢٠	اتحاد جنوب افريقيا
			الدول المتقدمة
٤٠	٩٩	٢٧٧٠	فرنسا
٢٥	٩٧	٣٠٢٠	روسيا
٦٠	٩٠	٣١٣٠	أميركا
٤٩	٩٢	٣١٠٠	المملكة المتحدة
٥٦	٩٦	٣٢٥٠	نيوزيلندة

ان الفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أكثر اتساعاً في الواقع مما توحى به هذه الأرقام . فحينما تعطى المواد الزراعية كغذاء للحيوان فانها تفقد جزءاً كبيراً من ثروتها الحرارية قبل أن تظهر في شكل لبن أو دهن أو لحم .

وعلى ضوء هذه الملاحظة ، يمكننا المقارنة بين مستوى غذاء الفرد الكورى مثلاً والفرد النيوزيلندى ، ان هذا الأخير يستهلك ضعف الكورى من حيث عدد « الكالورى » ٠٠٠ ولكنه ، فى واقع الأمر يستهلك أكثر من ذلك لأن ٣١٪ من مجموع استهلاكه ينتجه عالم الحيوان .

أما فى كوريا فان نسبة الكالورى الحيوانى لاتكاد تصل الى ٦٪ .

وبعملية حسابية بسيطة ، يمكننا أن نقرر أن النيوزيلندى يستهلك أربعة أضعاف الكورى من « الكالورى » النباتى .

وواضح أن مثل هذا المستوى الغذائي المنخفض يؤثر كثيرا على إنتاجية الفرد .

نقص البروتين :

يوضح العمود الثانى من الجدول السابق متوسط استهلاك البروتين لكل فرد فى اليوم الواحد مقدرا بالجرام . . كما يظهر أن الفرق بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة هو ١ : ٢ . . . ولكن الأرقام هنا لا تترجم الأوضاع بدقة . . .

فإن نسبة البروتين الحيوانى إلى البروتين الأجمالى (العمود رقم ٣) تبين أن الفرق بين المجموعتين من هذه الدول أهم بكثير مما تبرزه الاحصائيات ، فالبروتين الحيوانى وحده يعد غذاء كاملا وقيمتة البيولوجية تفوق كثيرا البروتين النباتى ، ولهذا فإن نقص البروتين الحيوانى يسبب ضعفا فى المقاومة وخاصة ضد الأمراض المعدية كالسل والالتهاب الرئوى والدوسنطاريا والتيفوس .

ويعتبر بعض الخبراء أن استهلاك اللحوم المتزايد فى الطبقات الغنية فى الدول الفقيرة المكتظة بالسكان يعنى القضاء على الطبقات المعدمة بسبب « عدد الكالورى » التى تفقد فى تغذية الحيوان ، وهكذا يصبح آكل اللحوم فى مثل هذه الدول « آكلا للبشر » ! .

ويضاف إلى نقص البروتين فى الدول المتخلفة نقص

الكالسيوم الذى يسبب لين العظام ونقص الفيتامينات الذى يسبب أمراض البرى برى والاسقربوط ... ونقص اليود الذى ينشأ عنه مرض « الجواتر » .

وهناك حقيقة أخيرة لا تبرزها أرقام الجدول السابق : فالأرقام الواردة فيه هي في الواقع عبارة عن « متوسطات » ، وهذا يعنى أن عددا كبيرا ممن تنطبق عليهم هذه الأرقام هم في مستوى أقل بكثير مما تبرزه هذه البيانات الرقمية ، فالبلاد المتخلفة تتميز بفروق طبقية كبيرة ووجود أقلية مهوسة أو فاحشة الثراء ترفع مستوى المتوسطات الاحصائية وتخفى بالتالى - بعض الشيء - حقيقة البؤس المتفشى في الدول المتخلفة .

ان الحقيقة - هي أن معظم شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، يعانون من الجوع المزمن ! .

المجهود الكبير الذى يجب القيام به : -

قدر بعض الخبراء الزيادة في الموارد الغذائية على أساس ما كان منها متوفرا في فترة ما قبل الحرب العالمية الأخيرة ، وفي حالة تمتع كل فرد في العالم (عام ١٩٦٠) بمستوى غذائي عادي كالاتي :

٢١٪

الجبوب

٢٧٪

الجنود والبطاطس وما شابه ذلك

السكر	٪.١٢
الدهون	٪.٣٤
الخضروات والفواكه	٪.١٦٣
اللحوم	٪.٤٦
الألبان	٪.١٠٠

وهو ما يعنى بالنسبة لأرقام ما قبل الحرب ٦٠ مليون طن
اضافى من الحبوب ، ٣٠ مليون طن من اللحوم ، ٢٥٠ مليون
طن من الخضر والفاكهة .

ومن المدهش حقا أن الطبقات الغنية فى العالم لا تثيرها
هذه الأرقام والبيانات !

الجزء الثانى

حلقة البؤس المفرغة

كثيرا مايقولون أن الاوربي يمكن ان ينجز عمل أربعة
من الأعراب ، وأن أعرايا واحدا يمكن أن يقوم بعمل أربعة
من أبناء الجنس الأسود •

ان هذا القول لا يعنى الا شيئا واحدا ، وهو أن اختلاف
انتاج العمل نتيجة مباشرة لاختلاف المستوى الغذائى ، الفقر
يولد الفقر ، والفقر اذا ترك لنفسه لا يقوى على تغيير
أوضاعه •

وهناك فى العالم شعوب بأجمعها تعاني الجوع • وبالتالي..
الضعف الجسمانى ، وهى فريسة سهلة لمختلف الامراض والاملاك
بمفردها القوة اللازمة للخروج من حلقة البؤس المفرغة •

وهذه الحلقة المفرغة : المرض - الفقر - ضعف الانتاج -
سوء التغذية تكتمل مراحلها على الوجه التالى : يصبح الناس
فريسة للأمراض لأنهم فقراء ، وهم يزدادون فقرا لأنهم
مرضى ... وازدياد الفقر يولد بدوره ازدياد المرض !

ان هذه الحلقة الخبيثة لا يمكن أن تتحطم الا اذا تطلت..

الدول الغنية (أمام الجوع الذى تتزايد خطورته فى الدول المتخلفة) عن سياسة الخوف التى تنتهجها حاليا ازاء ما يسمونه بفائض الانتاج ، واتباع سياسة جديدة واقعية تهدف الى تحقيق التقدم الاقتصادى المتكافئ فى أرجاء العالم أجمع .
ان تجاهل أهمية هذه المشكلة - التى يقع على عاتق الانسانية جمعاء عبء حلها - لايعنى غير تنمية محصول وفير من البؤس والثورة !

- ٦ -

العقبات التى تقف فى سبيل التنمية الزراعية
ان الانتاج الزراعى فى أميركا الشمالية يزداد بمعدل أسرع من معدلات زيادة السكان . أما فى منطقة الشرق الأقصى ، فقد انخفض مستوى الانتاج الزراعى عما كان عليه قبل الحرب العالمية الأخيرة مع زيادة مستمرة فى عدد السكان .
وفى أميركا اللاتينية زاد الانتاج الزراعى ولكن بمعدل أقل من زيادة عدد السكان .
وأخيرا نجد نسبة زيادة الانتاج الزراعى فى افريقيا لا تقارن بنسبة الزيادة السكانية فيها .
ونحن اذا قارنا مستوى الانتاج الزراعى الحالى بما كان عليه عام ١٩٢٥ - ١٩٢٩ وهى أكبر فترة رخاء فى تلك الحقبة ، لوجدنا أن الانتاج الزراعى ينخفض فى الدول الفقيرة ، ويرتفع بحددة فى الدول الغنية ، مما يزيد الهوة اتساعا بين الاثنين .

ضعف التربة الزراعية وقلة الأسمدة :

إن ضعف التربة وفقدان خصوبتها يعد من الأمور الشائعة في الدول المتخلفة وخاصة الدول الكثيفة السكان . . فاستخدام الأسمدة بأنواعها يكلف الكثير ولا يقوى عليه الفلاح المعدم ، ولهذا فإن الدول المتقدمة وحدها هي التي تستخدم الأسمدة بكميات كافية . . . فأوروبا مثلاً تستهلك أكثر من نصف الأسمدة الكيماوية المنتجة في العالم أجمع .

ضعف مستوى الآلات في قطاع الزراعة :

يوضح الجدول التالي المساحة المنزرعة (مقدرة بالهكتار) لكل جرار مستخدم في سنة ١٩٥٣

الشرق الأقصى	٨٥٠٠	أوروبا	١٠٤
الشرق الأوسط	١٢٠٠	الاقيانوس	١٠٠
أميركا اللاتينية	٤٧٠		
الاتحاد السوفيتي	٢٣٠	أميركا الشمالية	٥٠

هذا بالإضافة إلى أن استخدام الجرارات في الدول المتخلفة يصادف عقبات عدة : تعطل سريع بسبب عدم كفاءة الاستخدام . . . قلة قطع الغيار . . . ندرة ورش الصيانة . . . قلة الفنيين المتخصصين في عمليات الإصلاح . . . الخ . . .

أسطورة المساحات الشاسعة القابلة للاستغلال الزراعى :

هناك عقبة أخرى هى قلة مساحة الأراضى المنزرعة أو القابلة للزراعة فى كثير من الدول المتخلفة ... فمثلا فى افريقيا نجد أن مساحة الأراضى المنزرعة ضئيلة للغاية كما هو الحال فى تنجانيقا التى تعتبر ممثلة لمعظم مناطق شرق افريقيا حيث تبلغ الأراضى المنزرعة ١٪ فقط من مجموع المساحة الكلية .

وكثيرا ما نسمع عن مساحات كبيرة يمكن زراعتها فى العالم المتخلف ... ولكن فى هذا القول كثير من المبالغة ، فماذا يمكن أن تصنع مصر بصحاريها الرملية الشاسعة ... ويبرو حيث لا تبدأ الزراعة الا عند أعالى الجبال ... وشيلى بصحرائها المتشعبة فى جميع الاتجاهات ... والبرازيل بغاباتها التى تملأ مناطق الامازون ؟

ان تكاليف استصلاح مثل هذه الأراضى لاستغلالها فى الزراعة تعد باهظة للغاية مما يخرجها عن حدود الامكانيات العملية .

الاستخدام السيئ للتربة الزراعية :

وكثيرا مايحدث — كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية — أن تترك الملكيات الواسعة لقطعان الماشية ترعى فيها كما تشاء ... ان مثل هذه الأوضاع فى بلدان يعانى أهلها من

الجوع ، تعد جريمة كبرى لا يمكن أن يمحوها غير قوانين
تقدمية للإصلاح الزراعى .

وقد أبرز خبراء البنك الدولى للإنشاء والتعمير هذه
الأوضاع المميزة لأميركا اللاتينية فى تقاريرهم : ان المناطق التى
تسود فيها المراعى الواسعة لا يمكن بسبب عناد ملاكها استخدامها
فى انتاج الحبوب وغيرها من النباتات الغذائية لسد حاجيات
سكان المدن أو سكان الريف أنفسهم لهذا نجد أن كثيرا من
دول أميركا اللاتينية التى تغلب عليها الصبغة الزراعية وتملك
أراض زراعية كثيرة تضطر الى استيراد المواد الغذائية من
الخارج لاشباع حاجيات الاستهلاك فى الوقت الذى يمكنها
اقتاج هذه المواد داخليا .

ضعف الطاقة الاستثمارية :

تستوجب برامج التنمية الزراعية ضرورة استثمار رؤوس
أموال ضخمة وهو الأمر الذى لا تقوى على احتماله غالبية
الدول المتخلفة ... فمثلا ، حينما نجد أن الدانمرك وحدها
وعدد سكانها لا يزيد على ٥ر٤ مليون نسمة قد خصصت ما يزيد
عن ٦٠٠ مليون دولارا للاستثمار فى قطاع الزراعة خلال الفترة
ما بين ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ، نجد أن الهند وعدد سكانها حوالى
٤٠٠ مليون نسمة لم تستطع أن تستثمر غير ٢٠٠ مليون
دولارا خلال الثلاث سنوات الأولى من خطتها الخمسية أى فى

خلال الفترة ما بين ١٩٥١ - ١٩٥٣ وكذلك حوالي مليار ونصف من الدولارات في ميادين الري والصرف والكهرباء والمواصلات والخدمات الاجتماعية .

أما في اليابان ، فقد بلغت الاستثمارات الحكومية الخاصة بالزراعة والغابات والصيد ٣٩٢ مليون دولارا خلال الفترة ١٩٤٨/١٩٥٢ منها ٩٨ مليون دولارا استثمرت بوساطة الحكومة مباشرة ، والباقي على هيئة إعانات وقروض قدمتها الحكومة للمزارعين .

أما في مصر ، فقد قدرت قيمة الاستثمارات الزراعية عن الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الى ١٩٥٥ - ١٩٥٦ بما يقرب من ٤٤ مليون دولارا .

نشاط المربين . :

يعيش العاملون في الزراعة بالدول المتخلفة في حالة من البؤس تضطربهم دائما الى الاقتراض ... ولكن المؤسسات المصرفية هناك لا تتلاءم مع مطالب صغار أو متوسطى الزراع ... ولهذا فهم يلجأون عادة الى المربين .

وتشير وثائق الأمم المتحدة الى هذه الأوضاع ... فتذكر أن معظم قروض الريفيين تكون بغرض الاستهلاك ، وهى تعتقد بسعر فائدة مرتفع للغاية مما يعجز المقترضين عن السداد

ويضطروهم الى التخلي عن ملكياتهم لأصحاب الديون ومن ثم ينزلون الى مرتبة العمال الزراعيين .

وينتج عن ذلك تضخم بعض الملكيات كما هو حادث في منطقة جنوب شرق آسيا ، ففي بورما مثلاً ارتفعت نسبة الأراضى التى يملكها المرابون الذين لا ينتمون الى طبقة الزراع من ١٩٪ الى ٥٠٪ وذلك خلال سبع سنوات فقط .

ويعتقد كبار ملاك الأراضى فى الهند قروضا لصغار الفلاحين بسعر فائدة يتراوح ما بين ٩٪ ، ١٢٪ ... وكثيرا ما يدفع الفلاحون سعر فائدة يتراوح ما بين ١٢٪ ، ٥٠٪ للقروض ذات الضمان ، ٣٠٠٪ للقروض غير المضمونة .

وواضح أن علاج الربا هو فى انشاء بنوك التسليف التعاونية .

عقبات أخرى :

تعتبر ندرة مياه الري من الظواهر الشائعة فى منطقة الشرق الأوسط أما الفيضانات الخطرة فهى أشد ضررا على المحاصيل والماشية فى بلدان الشرق الأقصى .

ففى الهند مثلاً ، يبلغ متوسط المساحة التى تغرقها الفيضانات ما يقرب من ٦٠٠.٠٠٠ هكتار ، أما عدد السكان الذى يضرهم الفيضان فيصل إلى ٩٠٠.٠٠٠ شخص .

وتشتهر أنهار « الجانج » و « المبكونج » و « الهندوس » و « المينام » بفيضاناتها المخربة وكثيرا ما ينشأ عن نقص وسائل التخزين والمواصلات تلف كبير في مختلف المحاصيل في بلدان تنفشى في بعض مقاطعاتها المجاعات الجزئية .

- ٧ -

العقبات التى تقف فى سبيل التصنيع

وهناك ثلاث حقائق يجب ابرازها :

- ١ - نقص فى الموارد والوسائل الاقتصادية الأساسية .
- ٢ - تنمية غير متوازنة بين مختلف قطاعات الاقتصاد .
- ٣ - ضيق حجم السوق الداخلى .

أولا -

نقص الموارد والوسائل الاقتصادية الأساسية

- ١ - ليس هناك من شك فى أن ضعف وسائل النقل والمواصلات يجعل من الصعب انشاء المصانع التمويلية خارج بعض المراكز المعينة كتنك التى تملك مرفأ مثلا يصلها بالعالم الخارجى .

- ب - أما نقص الوقود فيجتم القيام باستثمارات ضخمة لاتقوى على تحملها معظم اقتصاديات الدول المتخلفة .

ج - عدم وجود الصناعات التى تستخدم مخلفات صناعات أخرى (أو ناتج فرعى لهذه الصناعات) يجعل أمر إنشاء الصناعات الأساسية ضربا من ضروب المخاطرة •

د - عدم ضمان وصول بعض المواد الأولية أو قطع الغيار يحتم على رجال الأعمال فى الدول المتخلفة تكوين « مخزون » ضخيم يكلفهم الكثير بعكس الحال فى الدول الصناعية المتقدمة •

ثانيا :

عدم التوازن بين قطاعات الاقتصاد المختلفة :

ان وجود اقتصاد بدائى مغلق جنبا الى جنب مع اقتصاد تجارى يعتمد على التبادل السلمى يخلف مجموعة من المتناقضات الاقتصادية والاجتماعية ... فمعظم المؤسسات الصناعية التى تظهر فى فترات التنمية الأولى تعمل عادة على انتاج سلع الاستهلاك الشعبى ... ولهذا ، فاذا حدث عدم توازن فى تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد أو اذا تمت مثل هذه التنمية بدرجات متفاوتة ، فان رقعة السوق لن تتسع الى الحد الكافى لاستيعاب انتاج الصناعات الجديدة التى تضطر نتيجة لذلك الى عدم التوسع حتى فى بلوغ الحد الأمثل التى تبلغ معه تكاليف الانتاج الحد الأدنى ، ومن ناحية أخرى • فكثيرا ما ينتجه رأس المال صوب

القطاعات غير الرئيسية ... كتشيد المباني السكنية غير الشعبية التي ترضى رغبات فئة محدودة تتمتع بمستوى دخل مرتفع *

ثالثا —

ضيق السوق المحلي :

العقبات هنا كثيرة ومتعددة ... صغر البلد نفسه مما يعوق بعض الصناعات الى بلوغ الحجم « الاقتصادى » وضعف مستوى الدخول عند معظم طوائف السكان ، تفضيل السامح الرخيصة ذات الجودة المتواضعة ... وكذلك بعد جماعات من السكان عن المراكز التجارية المحدودة ... صعوبة غزو الأسواق الخارجية لتعويض ضعف مستوى الطلب فى السوق الداخلى ... الخ ...

الموقف الاجتماعى

من المعروف أن الطابع الزراعى هو الغالب على المجتمعات المتخلفة ، ويتميز هذا المجتمع بتقاليد القديمة الموروثة ، وبمنط اقتصادى خاص يطلق عليه عادة « الاقتصاد العائلى المغلق » وهو نظام لا يؤهل أفراد المجتمع لإدارة المؤسسات الصناعية . ولهذا ، فلا يمكن الحصول على رجال الأعمال فى غير الطبقات العليا المحدودة العدد الى درجة كبيرة وحتى أفراد

هذه الطبقات تبعدهم التقاليد ونمط الحياة الذى يعيشونه عن الدخول فى ميادين الصناعة .

وليس هناك شك فى أن مستوى التعليم المنخفض فى الدول المتخلفة يعد عقبة كأداء فى سبيل التقدم الصناعى ، وكذلك الحالة الصحية العامة - فالأمراض «الجماعية» تضعف الانتاج كما تسبب انقطاع العمال عن مصانعهم .

ومن الملاحظ فى المجتمعات المتخلفة ، أن فائض الدخل الذى يتمتع به فئة محدودة من السكان يضيع فى استهلاك السلع الكمالية وشراء الأراضى الزراعية وقطعان الماشية ... لا للاستغلال الاقتصادى بل للتفاخر والتمتع بالجاه ... واستثمار (أو تهريب) رؤوس الأموال الى الدول المتقدمة .

يضاف الى هذه العوامل كلها ، وهى كما رأينا عوامل معرقة لحركة التنمية ، ضعف مستوى الادارة الحكومية .

عقبات ذات طابع دولى

تبرز تقارير الأمم المتحدة ثلاثة أنواع من هذه العقبات :

١ - تعتمد الدول المتخلفة فى الحصول على آلاتها ومعداتنا على الدول الصناعية . ولهذا فمن الممكن أن تجد هذه الدول المتخلفة بعض الصعوبات فى سبيل حصولها على مايلزمها من معدات اذا كانت الدول المتقدمة نفسها مشغولة فى

اعادة بناء اقتصادياتها (بعد حالة حرب مثلا) أو اذا أعوزتها العملة الأجنبية .

هذا بالاضافة الى أن معظم الآلات المنتجة في الدول المتقدمة لاتتلاءم فنيا مع مراحل التنمية الأولى التي تقطعها الدول الزراعية المتخلفة .

٢ - تعتمد الدول الصناعية عادة الى وضع مختلف العراقيل في طريق تصنيع الدول الزراعية خوفا من فقدان سواقها وخشية منافستها في المستقبل .

٣ - هناك عوائق كثيرة تضعها الدول الغنية في سبيل تصدير رؤوس الأموال اللازمة لدفع عجلة التصنيع في الدول النامية .

موارد الطاقة في الدول المتخلفة

يمكن تقدير هذه الموارد باستخدام طريقة التحويل الاكستيه (تحويل مختلف مصادر الطاقة الى كيلوات كهربائي) .
الكيلوات كهرباء = ٧٥٠ جرام من الفحم .

٢٢٥٠ جرام من الفحم « اللينبت »

٤٠٠ جرام من مشتقات البترول

ونصف متر مكعب من الغاز الطبيعي

على هذا الأساس ، قدر الخبراء موارد الطاقة في عام

١٩٥٠ لكل فرد سنويا بأقل من ١٠٠ ك . و . في الهند
وأندونيسيا .

١٥٠ ك . و . في الصين وإفريقيا .

٢٤٠ ك . و . في أمريكا اللاتينية .

بينما كانت ٥٠٠ ك . و . أو أكثر في كل من الولايات
المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا .

وفي عام ١٩٥٢ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك
٣٥٩٪ من الطاقة المستعملة في العالم أجمع ، بينما كانت أوروبا
الغربية تستهلك ١٩٪ وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي
١٧٢٪ .

وبلغ مجموع استهلاك المناطق المتخلفة ١٨٩٪ منها
١٣٤٪ لآسيا ، ٣٨٪ لأمريكا اللاتينية ، ١٧٪ لإفريقيا
(باستثناء اتحاد جنوب إفريقيا) .

ان هذه الأرقام ، بالإضافة الى العوامل السابقة ، تكني
لإلقاء الضوء على العقبات التي تقف في سبيل تصنيع الدول
المتخلفة .

- ٨ -

العقبات التي تقف في سبيل التقدم الفني

التقدم الفني لا يتم الا اذا سبقه تقدم في ميادين التربية
والتعليم :

انخفاض نسبة الأميين ، اتاحة الدراسة لأكبر عدد ممكن
 فى مراحل التعليم المختلفة ، الاكثار من المعاهد المهنية — اعداد
 عدد كبير من الأساتذة والمدرسين المتخصصين ٠٠٠ الخ
 ومن المعروف أن أكثر هذه الشروط لا تتوافر فى المجتمعات
 النامية التى تتميز بالتأخر فى ميادين التعليم وإدارة المؤسسات
 الصناعية بوجه خاص .
 التخلف التعليمى :

توضح الأرقام التالية موقف الدول المتخلفة فى هذا الميدان ..
 انها تظهر أن جماعات برمتها من السكان لم تخط أقدامها عتبة
 المعاهد وبالتالى فهى لاتعرف حتى مجرد القراءة ..
 « النسبة المئوية للأميين فى فئات العمر التى تزيد على عشر
 سنوات »

١ — الشرقين الأقصى والأدنى :

٦٢	الملايو	٤٠	ايران
٦٩	كوريا	٤٠	الفليين
٧٠	تركيا	٤٢	سيلان
٨٦	باكستان	٤٩	هونج كونج
٩٠	بورينو البريطانية	٥٥	الصين
٩٢	الهند	٦٠	تايلاند
٩٢	أندونيسيا	٦٠	بورما

٢ - أفريقيا :

أوغنده	٧٠	مصر	٨٥
سيراليون	٧١	نياسالاند	٩٣
غانا	٨٠	موزمبيق	٩٩

٣ - أمريكا اللاتينية :

شيلي	٢٨	البرازيل	٥٧
بورتوريكو	٣٠	سلفادور	٦٠
بناما	٣٥	نيكارجوا	٦٣
كولومبيا	٤٤	جواتيمالا	٦٥
المكسيك	٥٢	هوندوراس	٦٦
اكوادور	٥٥	بوليفيا	٨٠
بيرو	٥٧		

هذا ، ومن الحقائق المعروفة أن طبقة المدرسين محدودة في الدول المتخلفة ومستواها العلمى يعتبر - عادة - غير مرتفع . ولما كانت معاهد تخريج رجال التربية والتعليم قليلة العدد ، فكثيرا ما يلجأ المسئولون الى أشخاص غير مؤهلين للقيام بأعباء التدريس وتثقيف الجيل الصاعد . أما برامج الدراسة نفسها فمعظمها مقتبسة من برامج الدول المتقدمة - أى انها غربة عن واقع الأمور وأحوال البيئة في الدول المتخلفة . لهذه الأسباب مجتمعة ، نجد أن الغالبية العظمى من

العمال لا تقوى على الوصول الى درجة التخصص بالرغم مما قد تتحلى به من مهارة يدوية فائقة .

وتبين لنا الأرقام التالية مقدار تقلص طبقة الملاحظين ومديرى العمال والكتبة فى المجتمعات المتخلفة .

— فى الولايات المتحدة وكندا يدرس واحد من كل ٧٥ شخصا فى المعاهد العليا .

— تصل هذه النسبة الى واحد لكل ٣٥٠ شخصا فى اوروبا الغربية .

— وفى أمريكا اللاتينية نجدها واحدا لكل ٧٢٥ شخصا .

— وفى الشرق الأوسط واحدا لكل ١٢٥٠ شخصا .

— وأخيرا تبلغ فى القارة الآسيوية واحدا لكل ١٢٠٠ شخص .

— وفى افريقيا (باستثناء مصر واتحاد جنوب افريقيا) تبلغ نسبة الطلبة بأولئك الذين ينتمون الى المعاهد العليا شخص واحد لكل ٢٠٠٠٠ من السكان .

ندرة رجال الأعمال والمديرين

قد يحدث أن يظهر فى الدول المتخلفة طائفة من الرجال يملكون موهبة ادارة المؤسسات ، ومقدرة رجال الأعمال .

ولكن هذه الطائفة قد تنجح في ادارتها للمؤسسات المتوسطة الحجم ، فاذا انتقلت الى الشركات الضخمة وجدت نفسها عاجزة ومثقلة بالعمل . ذلك لأنها تعودت أن تقوم بكل صغيرة وكبيرة ، ولا تعتمد في ادارتها على أحد سواها ولهذا ، فهي لا تحيط نفسها بفئة الفنيين التي يمكنها أن تتحكم في التطور الفني والتجاري للمؤسسة التي يتولون أمورها .

وتضطر الدول المتخلفة التي تدخل في طور التنمية الى انشاء مؤسسات للتخطيط حيث يعوزها غالبا العدد الكافي من الخبراء مما يستدعى الاستعانة بهم من الخارج ولما كانت مدة اقامتهم قصيرة ، فان البلد المتخلف لا يستطيع الاستفادة منهم على الوجه الأكمل . وكثيرا ما نجد أن ادارات التخطيط لا تملك السلطة الكافية لفرض وجهات نظرها . . كما يحدث أيضا تغيير مستمر للمسؤولين عن هذه الأجهزة نتيجة لتغيير الوزارات .

كل هذا يضعف من فاعلية التخطيط والتوجيه الاقتصادي .

— ٩ —

المقبات الاقتصادية والمالية

الاقتصاد العالمي والدول المتخلفة :

تقف هذه الدول في مبادلاتها مع الدول الصناعية المتقدمة موقفا سيئا من النظرية الاقتصادية فهي مضطرة الى استيراد مجموعة كبيرة من السلع المختلفة ، تصدر في مقابلها

— ١٠ —

عددا محدودا من منتجاتها (سلع زراعية ومواد أولية) ، ولهذا ، فإن أى تغيير فى سعر سلعة من السلع يكون له آثاره البالغة على اقتصادياتها بأجمعها ... فمثلا يعتمد اقتصاد غانا بنسبة ٩٦٪ على أسعار الكاكاو ، واقتصاد رودسيا الشمالية بنسبة ٩٥٪ على بعض المعادن ، واقتصاد نياسالاند ٧٨٪ على التبغ والشنائى .

وأساس اعتماد اقتصاديات البلدان المتخلفة يكون متركزا على دخلها من صادراتها لشراء كل ماتحتاجه من عدد وآلات وغيرها من الخارج .

وهكذا يصبح من السهل تصور الكارثة التى تحيق بمثل هذه الدول على أثر تغير مفاجئ فى سعر السلعة الرئيسية التى تصدرها كالكاكاو بالنسبة لغانا مثلا ... هذا بالإضافة الى أن الدول المتخلفة تصبح دائما تحت رحمة عميلها المتقدم الذى يبتاع منها اتاجها .

الاقتصاد الداخلى للمجتمعات المتخلفة وحمية التضخم

المالى :

ان تحليل الاقتصاد الداخلى للدول المتخلفة يظهر - مرة أخرى - حلقة البؤس المقلقة التى تعيش فى داخلها ... فمبادلاتها الخارجية تسبب عدم توازن داخلى ينجم عنه ظاهرة « التضخم » .

فحينما ترتفع أسعار السلع التصديرية وتزيد مؤقتا دخول الأفراد أو الحكومة فانه ينتج عن ذلك أن يشتد الطلب على السلع الاستهلاكية - وفي كثير من الأحوال - على السلع الكمالية ، فترتفع أسعارها لعدم تجاوب العرض مع الطلب .

أما في حالة ما يحدث العكس ... أي حينما تنكمش الدخول الناتجة من عمليات التصدير نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للسلع المصدرة ، فانه يحدث عجز في ميزان المدفوعات ينتج عنه تخفيض لقيمة العملة وتحديد لكميات السلع المستوردة ولما كانت إيرادات الدولة في المجتمعات المتخلفة تعتمد كثيرا على الضرائب غير المباشرة ، ومنها الرسوم على السلع التصديرية فان أى انخفاض في قيمة هذه الرسوم يقلل الى درجة كبيرة من إيرادات الدولة في الوقت الذي لا تستطيع فيه أن تضغط مصروفاتها ... لهذا تضطر الى خلق النقود التي يقابلها أى انتاج مما يدفع حركة التضخم وارتفاع الاسعار من جديد ..

العقبات المالية

من الحقائق المعروفة أن الدول المتخلفة تعوزها رءوس الأموال .

ولقد قدر الخبراء أنه لكي تتحقق في آسيا تنمية اقتصادية

لها خطرهما فان ذلك يستلزم استثمارات ضخمة قد تبلغ ضعف الدخل القومي للولايات الأمريكية •

ومستوى الاستثمار الحالي في هذه الدول يعد منخفضا للغاية وذلك نتيجة للعوامل التالية : -

١ - ان الادخار لا يمثل غير جزء صغير من الدخل القومي (٥٪ للدول النامية ، ١٥٪ للدول الصناعية المتقدمة) ، والدخل القومي نفسه منخفض جدا بالنسبة لما هو عليه في الدول الصناعية - ولايضاح الفارق بين الحالتين يكفي أن نسوق المثال الآتي :

يتراوح متوسط دخل الفرد في الدول النامية بين ٥٠٠ ، ١٠٠ دولار فيكون ادخاره مقدرا على أساس ٥٪ - مساويا لـ ٢٥ دولارا •

أما في الدول المتقدمة ، فيبلغ متوسط دخل الفرد من ٥٠٠ الى ١٠٥٠٠ دولارا ، فيكون متوسط ادخاره مقدرا على أساس ١٥٪ من ٧٥ الى ٢٢٥ دولارا •

وعلى هذا فان الدولة المتقدمة تستثمر لكل مواطن فيها من ١٠ الى ١٠٠ ضعف ما تستثمره الدولة المتخلفة •

٢ - يكون هذا الادخار في الدول المتخلفة في أيدي طائفة محدودة من الافراد •

٣ - يتجه جزء كبير من هذا الادخار الى الخارج أو الى أغراض غير منتجة .

٤ - يستخدم جزء منه في المضاربات الضارة بالاقتصاد القومى .

٥ - أما الاستثمارات التى يتمخض عنها هذا الادخار ، فانها لا تتجه دائما الى الاتجاهات الهامة والضرورية سواء ذلك فى القطاع العام أو الخاص .

لهذا كله ، فان عجلة التنمية لا تدور ، أو لا تدور الا ببطء شديد فبدلا من أن يتلاشى الفقر ، فانه يزداد حدة .

- ١٠ -

العقبات الاجتماعية

تظهر بعض هذه العقبات مثلا فى مقاومة الاوساط العائلية أو القبلية لانماط الحياة الجديدة فى المنازعات التى تنشعب بين القبائل أو القرى فى نفوذ السحرة وبعض العادات الدينية القديمة فى تعدد البدع ذات الصبغة الدينية وتعارضها فيما بينها وفيما بين الديانة الشائعة .

كل هذه العوامل مجتمعة تخلق عقبات كأداء فى سبيل التنمية والتقدم الاقتصادى .

وكثيرا ما يتفشى النضال الحزبى فى المجتمعات المختلفة ،

فتكاثر الأحزاب السياسية التي لاتعتنق أية « أيديولوجية » معينة ، بل يقودها حسب أهوائه الخاصة مغامر أو طموح ، كما تتحكم عدة عائلات اقطاعية قوية في مصائر جموع غفيرة من الناس ، وينتج عن ذلك مفاهيم معينة للحياة الاجتماعية تجذب تحكم فئة محدودة تصف نفسها الأرستوقراطية في الادارة ومهام الدولة العليا .. هذه هي الاخرى عقبات تتراكم في سبيل كل تقدم اقتصادى سريع متوازن .

وتبرز في جميع هذه المجتمعات صعوبة الانتقال من حياة الريف الى حياة المدينة .. ومن حالة « البطالة المقنعة » الى حالة « العمل الكامل » .. ومن لون معين من ألوان الحياة يترك لصاحبه هامشا كبيرا لتحقيق أهوائه، ورغباته الى لون آخر تحكمه الانظمة الصارمة .. أنظمة العمل الصناعى ..

وماتكاد تظهر الطبقة المتوسطة في هذه المجتمعات حتى تصاب بدورها « بحب التظاهر » مقلدة في ذلك الفئات الحاكمة مما يبعدها عن القاعدة الشعبية - وتظهر احصائيات توزيع الدخل القومى في هذه المجتمعات أن ٦٠ الى ٨٠٪ من الثروة القومية يملكها ٥ الى ٢٠٪ من مجموع السكان .

وسنكتفى في هذا الفصل بدراسة بعض هذه المشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية .

هيكـل اجتماعي غير متوازن

أن تقدم الدول المتخلفة ليس فقط مشكلة اقتصادية ، ولقد نتج عن تجاهل هذه الحقيقة عدم نجاح الكثير من خطط التنمية فان أحدث المعدات والآلات يمكن أن تبقى جامدة ان لم تجد رجالا اكفاء لتشغيلها في بيئة معدة لاستقبال كل جديد واستيعاب كل تقدم ..

ان الهيكل الاجتماعي لمعظم الدول المتخلفة غير متوازن فليس هنالك أية صلات بين الاقليات المترفة سواء الاقطاعية منها أو صاحبة الادارة وبين مجموع الشعب الغارق في فقره وجهله كما أنه لا يوجد بين هاتين الفئتين طبقة متوسطة يمكن أن يخرج منها رجال يتحكمون في الحياة الاقتصادية أو السياسية أما الاجهزة السياسية فاننا نجد لها - في العادة - غير ملائمة للبيئة التي وجدت فيها ، فكثيرا ما ينتج أكبر ضرر من ادخال الانظمة الديمقراطية البرلمانية بطريقة بدائية وغير عملية ، محاكاة لما هو قائم في الدول المتقدمة .

المظاهر الضارة لتضخم المدن

لقد تضاعف على سبيل المثال - عدد سكان سنغافورة في أقل من عشرين سنة أما في هونج كونج ، فقد بلغ عدد سكانها الآن ٢ مليون نسمة مقابل ٨٠٠.٠٠٠ في سنة ١٩٣١ ولهذا ، فليس من الغريب أن تعاني هاتان المدينتان من الانفجار السكاني وأن

يعيش جانب كبير من سكانها مكдسين فى الاكواخ مما يسبب الكثير من المشكلات الصحية كاتتشار بعض الامراض التى تأخذ شكلا وبائيا كالسل .

ان الدخول فى المدينة الصناعية وفى محيط التبادل الدولى يخلق - من ناحية - قيما مادية لها جانب لازم ضرورى ، ويهدم من ناحية أخرى - بعض القيم المعنوية الاصيله .
ويجب علينا أن نقر أنه حتى الآن لم يستطع الغرب الذى يخضع لقانون اشباع الحاجات المتزايدة ، ولا الدول النامية التى تضطرها الظروف الى قطع القرون فى سنوات كى تستطيع اللحاق بركب الحضارة - لم يستطيعا تكوين اطار ملائم للتنمية الاقتصادية المتوازنة .

لقد حاولت الدول الصناعية المتقدمة مقاومة الامراض الاجتماعية بزيادة الاتفاق الحكومى على مختلف الخدمات ، واستطاعت تحمل هذه الاعباء لازدياد معدلات الانتاج فيها .
والامر على النقيض فى الدول النامية ، ففى بلد يبلغ متوسط دخل الفرد فيه ٥٠٠ دولار ، يمكن للحكومة أن تنفق على الخدمات عن طريق ميزانيتها - مالا يقل عن خمسين دولارا لكل مواطن من مواطنيها .

أما فى بلد لا يتعدى متوسط دخل الفرد فيه المائة دولار ، فإن الاتفاق على الخدمات بالنسبة لكل فرد لا يمكن أن يزيد خمسة دولارات .

خاتمة الجزء الاول

حللنا في هذا الجزء أوضاع الدول المتخلفة ، وأشرنا الى العديد من العقبات التى تقف فى سبيل تقدمها وارتقائها . ويمكن القول : أن الانسانية لم تجد نفسها فى يوم من الايام فى مثل هذه المجموعة من المشكلات التى تقف على عاتقها .

ان تقديرات الخبراء تؤكد أن سكان العالم سيتزايدون بما يتردد بين ٢ ، ٣ مليارات نسمة حتى نهاية هذا القرن ، وهؤلاء القادمون الجدد لا ينبغى اطعامهم فحسب بل اسكانهم وتثقيفهم وتزاد هذه المشكلة خطورة حينما نعلم أن ثلاثة أرباع سكان العالم الحاليين يعانون من سوء التغذية ، ولكى يصل العالم الى مستوى غذائى مقبول أو كاف فانه يجب - مع أخذ أقل معدل لزيادة السكان فى الحسبان - أن يضاعف الانتاج الزراعى ثلاث مرات على الأقل فى خلال أربعين سنة ، ويعاد توزيع هذا الانتاج على أسس عادلة .

أن الفرق بين معدل الاتفاق الفردى فى الدول المتخلفة والدول المتقدمة كما يقدره الخبراء يبلغ ١ الى ٤٠ - ومن المتوقع أن يزداد هذا الفرق اتساعا فى الأربعين سنة القادمة فى حالة بقاء الأوضاع الراهنة على حالها فيبلغ ١ الى ١٠٠ .

وهكذا سيجد العالم نفسه فى موقف « غاية فى التعقيد » تقف أمامه الدول الكبرى والأجهزة الدولية عاجزة مشلولة .

وسيحتم التطور داخل هذا الاطار ظهور الديكتاتوريات السافرة
أو المقنعة في معظم الدول المتخلفة ، وستتبع بعض الدول القوية
نسبيا سياسة القوة والسيطرة على جيرانها •

ان هذه التنبؤات لن تتحقق الا اذا استمرت الدول الكبرى في
تطبيق سياستها التقليدية وارتكاب نفس الأخطاء ••
لهذا ، يصبح من واجب الباحث أن يدرس بدقة الدور الذي
تلعبه الدول التي في مقدورها بذل العون لتحقيق التقدم
الاقتصادي المنشود في المجتمعات المتخلفة •

ويصبح من السهل بعد نقداً أخطاء هذه الدول تحديد الأسس
التي يجب أن تشاد عليها مدينة جديدة تحترم « أى رجل ••
•• وجميع الرجال •• »

الجزء الثاني

ضرورة خلق مدنية جديدة

الفصل الاول

سياسة الماضى ومواقف الامس

بعد أن بينا بأمانة ، وبقدر ماتسمح به معلوماتنا الإحصائية موقف العالم اليوم واتقسامه الى دول غنيمة تملك الكثير ودول فقيرة لا تملك غير بؤسها يجب أن نحدد مسئولية العالم الغربى ازاء هذا الموقف .

نود أن نبرز هنا أن انتهاء عصر الامبرطوريات الاستعمارية لن يغير من الموقف كثيرا ، فهناك لون جديد من الاستعمار يحاول أن يأخذ مكان الاستعمار التقليدى .

ان تحليل بعض جوانب التاريخ الحديث وتطور الاحداث التى تجرى أمام أعيننا يبرز بوضوح الاخطاء التى ارتكبتها النظام الرأسمالى . فهذا النظام الاقتصادى لايمكن أن يعيش الا اذا تغير تغيرا جذريا ، فلا يعود يشيد الا قليلا بما هو عليه الآن .

فاذا ماركب رأسه واستمر في نفس خط السير الذي رسم له في القرن الماضي عجز عن تحقيق التنمية على مستوى عالمي الامر الذي يستطيع وحده القضاء على أعداء الانسان : الفقر .. والجوع والمرض ..

الاستعمار الاقتصادي

حلت السيطرة الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الاولى محل السيطرة البريطانية التي شملت العالم كله خلال القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين ... فلقد أظهرت وثائق الامم المتحدة هذه الظاهرة بوضوح ، كما أظهرتها كتابات الكثيرين من الخبراء ، ولنتأمل سويا أرقام الجدول الآتي : -

« نسبة الصادرات الدولية التي تستحوذ عليها الولايات المتحدة الأمريكية »

سكر القصب	٤٠	معدن النحاس	٤٥	البتترول الخام	٢٠
البن	٦٠	معدن القصدير	٦٠	خام الحديد	٢٠
الككاو	٤٠	الألمنيوم	٢٠	ورق الصحف	٤٠
الصوف	٢٥	النيكل	٧٠	ساعات يدوحائط	٥٠
الحريز	٣٠	الزنك	٣٠	مصنوعات زجاجية	٢٠
المطاط	٤٠	سيراميك	٤٠		

ان هذه الارقام وان دلت على مدى تبعية الاقتصاد

الأميركي للعالم الخارجى ، فانها تدل كذلك على مدى تبعية الكثير من الدول المصدرة للولايات المتحدة .

فالولايات المتحدة تستأثر على الـ $\frac{1}{8}$ من قيمة التجارة الدولية ، كما تقدر صادراتها بـ $\frac{1}{4}$ من قيمة الصادرات الدولية وهذان الرقمان وحدهما يكفيان لتحديد موقف هذا البلد بالنسبة للاقتصاد العالمى .

لقد بينا أثناء تحليلنا لاقتصاديات الدول المتخلفة مدى تأثر هذه الدول بتيارات التبادل الدولى ، فهى بحكم كونها دولاً مصدرة للمواد الأولية والمنتجات الزراعية تتأثر لأية أزمة — مهما كانت أزمة عارضة أو خفيفة — قد تصيب الاقتصاد الأمريكى .

وهكذا ، وبحكم الأوضاع الراهنة ، تخضع معظم بلدان العالم غير الشيوعية للسيطرة الاقتصادية الاميركية . ومما يزيد الأمر تعقيدا هو ضرورة دفع ثمن البضائع الاميركية بالعملة الصعبة النادرة . . بالدولار .

ان التعبير الشائع الاستعمال ، ونعنى به « العالم الحر » يخفى الحقيقة . . حقيقة عالم « تابع » لقوة الولايات المتحدة الاقتصادية التى تضم $\frac{6}{10}$ فقط من سكان العالم ، ولكنها تنتج وتستهلك $\frac{4}{10}$ من مختلف المنتجات فى العالم .

صيحة التحذير

من الواضح أن الدولة التي تهيمن على الاقتصاد العالمى ،
يقع على كاهلها مسئوليات ضخام ، الأمر الذى لم تدركه
الولايات المتحدة الأميركية ادراكا تاما حتى الآن •

لقد وجه لأميركا الكثير من النقد ، وخاصة بالنسبة الى
موقفها تجاه الدول المتخلفة ، فهى مثلا تدعو الى تطبيق سياسة
تحديد النسل فى بلد كالهند ، ان سياسة أميركا تهدف بوجه عام
الى عرقلة تقدم هذه الدول ... فبعد أن كانت الولايات المتحدة
الأمريكية من أكبر الدول المصدرة للخامات والمواد الأولية ،
أصبحت الآن من الدول المستوردة وأن مستوى انتاجها المرتفع
يرجع أساسا الى العامل الانسانى ، ولكنه فى نفس الوقت مصدر
هام من مصادر « تبذير » المادة • • ، فلا يخفى على أحد أن
مسابحات شاسعة من أراضيها قد أصبحت غير صالحة للاستغلال
كما أن هناك مساحات أخرى فى طريقها الى نفس المصير •
لقد أعلن روزفلت فى عام ١٩٣٤ أنه اذا نشبت حرب عالمية
أخرى فان أميركا - كى تخوضها - يجب عليها أن تستعمل
بتروال الآخرين !

واليوم تهيمن الشركات الكبرى على ٧٥٪ من البترول
العالمى ، ولقد ابتلع الشرق الأوسط بمفرده ٢٥٪ من اجمالى
استثمارات الولايات المتحدة الأميركية فى الخارج منذ عام
١٩٤٥ •

والهدف من هذه الاستثمارات ليس تنمية منطقة الشرق الأوسط ، بل استخراج البترول من أراضيه ، كما تبحث الولايات المتحدة عن خام الحديد في كندا وأميركا الجنوبية ، وعن اليورانيوم في الكونجو ... الخ .

وان كل محاولة لانشاء الافران العالية في أية بقعة من أميركا اللاتينية توضع أمامها العقائل وتخفق في مهدها ...
ان صيحة التحذير التي يجب أن تطلق لايقاف هذه الآلة الجبارة التي تنتج الكثير لأصحابها على حساب الآخرين لا يمكن أن تدوى الا من خارج « العالم الحديث » .

أخطاء النظام الرأسمالى

فى رأى كثير من الخبراء أن العمل الفردى فى اطار النظام الرأسمالى البحث أو النظم التى اتخذتها الرأسمالية فى عصرنا الحاضر ، لا بد عاجز عن تطوير العالم المتخلف وتطهيره من الفقر والجهل والمرض . فدور الرأسمالية الاساسى هو استغلال بعض الموارد من أجل انتاج سلع وعرضها فى السوق مع تحقيق أكبر قسط ممكن من الربح .

وعلى هذا فان الرأسمالية لا تهتم الا بما يجلب لها الربح ، لا بما هو ضرورى للمجتمع وأفراده - والضرورى فى

«نظر الرأسمالية هو ما يبدو كذلك في الدول الغنية لا في الدول التي تستغل فيها المواد المنتجة» .

يصف « ماما ووصينا » في مؤلفه (خواطر عن اقتصاديات افريقيا السوداء) كيفية تطور الرأسمالية في الدول النامية فيقول : ان النظام الرأسمالي لا يهتم غير البحث عن الأسواق لتصريف منتجاته الصناعية ، وهو لا يستثمر في الخارج أى مقدار من رأس المال ، بل « الفائض » فقط عن احتياجاته ، ويعمل بشتى الوسائل على السيطرة على مراكز تغذية بالمواد الأولية . . لهذه الأسباب مجتمعة نجده يأخذ في الدول النامية موقفا يخالف تماما موقفه في موطنه الأصلي .

ان احدى اتجاهاته المميزة هي عرقلة أية محاولة للتصنيع في أية منطقة في القارة الافريقية ، وهو في ذلك لا يخالف طبيعته المتأصلة فيه ، وهي جعل هذه البلاد ، دائما ، أسواقا مفتوحة تعيش عليها الصناعات الأوربية والأميركية . ان ما يهتم في هذه البلاد هو انتاج الخامات والموارد الأولية اللازمة لصناعات الدول المسيطرة ، وكذلك المنتجات الغذائية لاشباع حاجيات شعوب هذه الدول .

أما رءوس الأموال فتستثمر في القطاعات التي تمود بالربح الوفير على المساهمين غير الافريقيين : كقطاعات الزراعة والتصدير والتعدين . ولا تعنى الرأسمالية بالنسبة للزراعة بتنمية

المحصولات الغذائية ، بل هي تهدف - قبل كل شيء الى
الاكثار من المحصولات « الصناعية » كالبن والقطن وما شابه
ذلك .

وهكذا يحل محل الاقتصاد الرفي الذى يكفى نفسه
بنفسه ، اقتصاد ذو طابع رأسمالى لا هم له غير تجميع الثروات
فى أيدي فئة من المساهمين .

من السهل اذن أن نستنتج الآثار الوييلة التى تنتج عن
مثل هذا الاقتصاد : جمود وعقم الزراعة الافريقية على أثر
فساد التربة وبوارها ، الأمر الذى لا يمكن علاجه الا بالحد
من زراعة المنتجات التصديرية وتحسين الوسائل الفنية ورفع
مستوى طبقة الزراع الافريقيين .

ولكن هذا يحتم على الرأسمالية الاستعمارية قلب آرائها
رأسا على عقب لتقبل مبدأ تحسين مستوى الرجل الأسود
بفضل وسائل البحث العلمى .

ويختلف واقع الأمر عن ذلك تماما ، فالرأسمالية - لجزيها
وراء الربح - أفسدت رأس المال الطبيعى وهو الأرض ،
وانعكس ذلك على السكان ، لأن تشجيع المحاصيل الصناعية
على حساب المحاصيل الغذائية سبب سوء التغذية وما يتبعها من
أمراض .

ومسئولية الرأسمالية تظهر مرة أخرى بوضوح فى ميدان

كتب « جونار مبروال » عام ١٩٥٢ يقول : ان مجهودات التسليح الحالية زادت من قوة التيارات القديمة التى ترمى الى تشييط الاستثمارات فى الدول الصناعية المتقدمة .

ان الاتفاق المخصص للدفاع الوطنى فى دول أوروبا الرئيسية سواء فى ذلك أوروبا الغربية أو الشرقية ، وفى الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة الأمريكية ، سيبلى فى القرب العاىل أو حتى سيزيد - عن مجموع الدخل القومى فى الدول المتخلفة جميعا .

وسيمثل هذا الاتفاق أكثر من عشرين ضعف الاستثمارات التى تمول فى هذه البلاد بوساطة ادخارها الداخلى .

ان الرأسمالية تملك لخوض الحرب أو الاستعداد لها فائضا هائلا من الطاقة الانتاجية ، فلماذا لا توجه هذه الطاقة برمتها لتنمية الدول المتخلفة ولتحسين مستوى الانسانية جمعا ؟ الجواب على ذلك بسيط :

ان مثل هذه السياسة تعنى العطاء بدون مقابل ، ونحن نعلم أن محرك الرأسمالية هو الربح ... لهذا ، فان مخرج الرأسمالية الوحيد هو فى قبولها مختلف أشكال التعاون التى تهدف الى الربح والتى تنظمها التشريعات الدولية .

المساعدات « الودية » لا تكفى

يمنع قانون الربح رءوس الأموال الخاصة من التوظيف في الدول المتخلفة ولهذا فلا يبقى أمام هذه الدول غير الركون الى ادخاراتهم الوطنية أو رءوس الأموال العامة أو الدولية •

دول أميركا اللاتينية

يصل معدل الاستثمار في بعض دول أميركا اللاتينية التي أخذت بسبيل التنمية الى ١٤ ٪/ تقريباً بالنسبة للدخل القومى أى أنه يقارب نفس المعدل فى الدول الصناعية المتقدمة ، ولكن هذا لايعنى أن المبالغ المخصصة للاستثمار تبلغ مستوى مقبولا ، لأن دخل الفرد فى هذه الدول يقل ثلاث مرات عن دخل الفرد فى أوروبا وثمانى مرات عنه فى أميركا الشمالية ... هذا بالإضافة الى أن هذه الاستثمارات تتجه الى الصناعات التى تلزم أكبر قسط من الربح • لا الى الصناعات الأساسية اللازمة للبلاد •

ففى الدول النامية ، تجذب أرباح المضاربة أصحاب رءوس الأموال فشلا لا يكاد يعلن عن مد طريق حتى تنتقل ملكية الأراضى المتاخمة من مشتر الى آخر ، وترتفع أسعارها فى كل مرة بنسب خيالية :

٥٠ - ١٢٠ - ٢٠ - ١٠٠٠ / ٥٠٠ ، وهكذا تكون
الثروات الضخمة مبتلعة جزءا هاما من الادخارات ، وبالتالي
من الاستثمارات الانتاجية .

المجهودات الاوربية في افريقيا

ويسوء الموقف أكثر وأكثر في الدول الاقل تقدما .. فلا
يبلغ معدل الادخار الا ٥٪ بالنسبة لدخل قومي يقل عشرات
المرات عن مثيله في أوروبا وثلاثين مرة - على الاقل - عنه
في الولايات المتحدة الامريكية .

ولهذا فان معظم الدول لا تستطيع أن تأخذ بسبيل
التنمية الا اذا جاءتها المعونات أو القروض من الخارج .
وقد وضعت الدول الاوربية منذ عام ١٩٤٥ خططا
استثمارية بالنسبة للدول التابعة لها في افريقيا وبلغ مجموع
الاتفاق الحكومي في الفترة ١٩٤٦ / ١٩٥٥ ما يقرب من
٣٢٠٦ مليون دولار موزعة كالاتي :

٥٧٢ مليون دولار للمناطق التابعة لبلجيكا .

١٥١٠ « « « « لفرنسا .

٣٤٥ « « « « للبرتغال .

٧٧٩ « « « « للمملكة المتحدة .

فاذا أضيف الى ذلك المجموع الاستثمارات الخاصة ،
قفز الرقم السابق الي ٧٥ مليار دولارا تقريبا - أي بمتوسط
٧٥٠ مليون دولارا سنويا . وتظهر ضالة هذه الاستثمارات

إذا ما قورنت بعدد سكان هذه المناطق الذى يتعدى ١٠٠ مليون نسمة .

مشروع كولومبو

يخص هذا المشروع بعض دول الشرق الاقصى : بورما كمبوديا - سيلان - الهند - أندونيسيا - لاوس - الملايو بورنيو البريطانية - نيبال - باكستان - الفلبين - تايلاند و فييتنام .

وقد بلغت مساعدات استراليا للدول المنضمة للمشروع خلال السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ مبلغ ٢٨٠٦ مليون جنيه ، ونصيب كندا ٢٦٤ مليون دولار عن السنة ١٩٥٥/١٩٥٦ .

وتقدم نيوزيلاند كل عام مليون جنيه . أما المملكة المتحدة فقد وضعت تحت تصرف دول المشروع ٨٠ مليون جنيه فى شكل منح وقروض ومساعدات فنية - وأخيرا ، ساهمت الولايات المتحدة بمبلغ ١٦٢ مليون دولار كمعونات وقروض عام ١٩٥٤ وبمبلغ ٣٢٤ مليون دولار فى عام ١٩٥٥ .

أما اليابان التى انضمت الى المشروع فى اكتوبر ١٩٥٤ فقد عرضت ١٣ مليون « ين » للسنة المالية التى تنتهى فى ٣١ مارس ١٩٥٥ - وأخيرا بلغت قروض البنك الدولى للانشاء والتعمير خلال السنة المنتهية فى يونيو ١٩٥٥ ما يقرب من ٥٩١ مليون دولار .

تشير هذه الارقام الى أن العبء السنوى الذى يقع على

عائق دول - الكومنولث المتقدمة لمساعدة دول مشروع كولومبو
يبلغ ١٤٠ مليون دولار في شكل منح وقروض .

وساهمت الولايات المتحدة خلال خمس سنوات (يوليو
١٩٥٠ - يونيو ١٩٥٥) بما يقرب من ٨٤١ مليون دولار أى
١٧٠ مليون دولار سنوياً .

المساعدات المالية الأمريكية ، ومساعدة البنك الدولي
للإنشاء والتعمير .

بلغت المساعدة المالية الأمريكية للدول الأجنبية في الفترة
ما بين ١٩٥٠ ، ١٩٥٦ كما تحددها النيويورك تايمز .

السنة	مساعدات عسكرية	مساعدات اقتصادية	مساعدات فنية أخرى	المجموع
١٩٥٠	١٣١٤	٣٩٥٤	—	٥٢٦٨
١٩٥١	٥٢٢٢	٢٣٩٩	—	٧٦٢١
١٩٥٢	٥٧٤٤	١٥٤٠	—	٧٢٨١
١٩٥٣	٤٣٢٠	١٢٣٠	٢٧	٦٠٠١
١٩٥٤	٣٢٣٠	٣٠١	٩٨	٤٥٣١
١٩٥٥	٢٤١٩	٤٥١	٦٢	٢٧٨٢
١٩٥٦	٢٠٢١	—	٢٦٤	٢٧٠٠
	٢٤١٧	١١٥٦٦	٤٥١	٣٦١٨٧

وتقل النقطة الرابعة كثيرا فى الاهمية عن المساعدات السابقة :

١٣ مليون دلاور للسنة ١٩٥٠/١٩٥١ ،

١٩ « « « ١٩٥١/١٩٥٢ ،

٣٨ « « « ١٩٥٢/١٩٥٣ ،

أما البنك الدولى للانشاء والتعبير ، فقد بلغت قروضه حتى نهاية عام ١٩٥٧ مليار من الدولارات .

النتائج

قد ترضى هذه الأرقام أناثية الدولة الغنية ، ولكن واقع الأمر أن المشكلة ما زالت قائمة ، فقد لوحظ - بخصوص الولايات المتحدة - أن المساعدات العسكرية المباشرة أو غير المباشرة ، تفوق بكثير المساعدات الاقتصادية ، بل ان المساعدات الاقتصادية نفسها تحكمها أغراض عسكرية وسياسية . ولقد فهمت الدول التى تقدم اليها هذه المساعدات حقيقة الموقف بسرعة ، وأخذ بعضها يساوم بالالتجاء الى المعسكر الشرقى . وهكذا ، أصبحت المساعدات عنصرا من عناصر الحرب الباردة .

وقد بدأت المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ميدان مساعدة الدول النامية فساهمت روسيا فى بناء السد العالى ، وحتى الآن انحصر ٩٠٪ تقريبا من القروض السوفيتية فى عدد محدود من الدول منها العراق - أفغانستان -

الهند - أندونيسيا - الجمهورية العربية المتحدة .. كما توجد هناك اتصالات متعددة مع كثير من الدول : تركيا - اليمن - بورما - كمبوديا - سيلان .. الخ . وتوافق روسيا على منح قروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض للغاية ، كما تقبل السداد في شكل سلع تصديرية كالقطن مثلا .

وقد قدرت المساعدات السوفيتية في بداية عام ١٩٥٩ بما يقرب من ٢٤٠٠ مليون دولار (قروض ومنح) للدول المتخلفة الشيوعية وذلك خلال أربع سنوات ... وفي غمار هذه المنافسة تفقد المساعدات الأميركية ما كان يمكن أن تتخلى به من سخاء غير أناني . ويظهر هذا الاتجاه بوضوح في خطاب الرئيس السابق ايزنهاور الذي ألقاه في ٩ يناير ١٩٥٨ والذي بين فيه أن أول الواجبات هو صيانة سلامة أميركا المهددة بالتوسع الاستعماري الشيوعي ... ولهذا ، فقد خصصت أميركا ما يزيد على ٢٢٥ مليار دولار منذ الحرب الكورية لتعزيز قواتها العسكرية الدفاعية .. وأصبحت مشكلة الساعة هي زيادة المساعدة للدول الأجنبية لدفعها إلى الوقوف ضد الشيوعية .

ان مشروع كولومبو بالرغم من كونه مشروعا اقتصاديا فهو يهدف إلى تقوية نفوذ انجلترا السياسي وكسب - أو حفظ أسواق هذه المنطقة .

أما المساعدات الأوروبية لأفريقيا ، فهي نابعة من رغبة في

السيطرة الاقتصادية على هذه القارة لتعويض الخسائر التي منيت بها أوروبا في المناطق الأخرى ، ومحاولة عرقلة التسلل الأميركي في هذه المناطق النامية .

وإذا نظرنا الى المشكلة من الناحية الاقتصادية البحتة ، وجدنا أن المساعدات المعروضة على الدول المتخلفة تعد ضئيلة جدا اذا ما قورنت باحتياجات هذه الدول . . فتقديرات الخبراء المتواضعة ، ترى ضرورة استثمار ١٠ مليارات دولار سنويا . كحد أدنى في الدول المتخلفة في الوقت الذي لا تكاد تصل فيه الاستثمارات الحقيقية ثلاثة مليارات فقط .

انهيار الحضارات ، والثورة ضد الغرب

أبرز خبراء الأمم المتحدة الهزات الاجتماعية التي تحدثها بداية التصنيع في الدول المتخلفة ويمكن تلخيص تحليلهم في النقاط التالية :

— ان التخصص في العمل والانتاج الضخم للسلع ذات النمط الواحد يقضى على نظام الانتاج العائلى وعلى البيئة التي كان يجد فيها العامل فيما مضى شيئا من الامان النسبي .

— كما أن ازدياد رقعة السوق وحركة المبادلات واستخدام النقود ، يهدد بالفناء علاقات المساعدة المتبادلة السائدة في

المجتمعات العائلية والقبلية •• ويقضى التنافس والشعور بالفردية المتطرفة على روح القرية ، فيصبح الفرد بدون حماية ، كما يفقد قيمه ومفاهيمه - القديمة دون أن يجد بديلا عنها •

- وتختفى العادات القروية بدورها (الأعياد والأفراح)
والتي كانت تعطى للحياة لونا بهيجا وتجعل أفراد المجتمع لا يشعرون بفقركم وبؤسهم •

- ويزيد اختفاء المهن اليدوية ومختلف المهارات الموروثة ، حياة الافراد توترا ، كما يجعلهم يفقدون اعتزازهم بأنفسهم •

- وبازدياد الهجرة الى المدن وترك القاس ليستهم
الريفية ، يزداد الشعور بالوحدة والنفور من الحياة الاجتماعية غير المألوفة •

- يضاف الى كل ذلك ، الآلام النفسية الناتجة من الحياة في الأكواخ في ظل ظروف صحية سيئة ومما يشجع على الارتقاء في أحضان الاثم والجريمة •

علاج « سطحي » : تحديد النسل

اقترح كثير من خبراء الغرب تطبيق سياسة تحديد النسل كعلاج لحالة التخلف ، وقد تناسى هؤلاء الكوارث النفسية التي تمخضت عن هذه السياسة في دول العالم العربي نفسه •
ولقد طبقت هذه السياسة على نطاق واسع ، تحت

الضغط الأميركي ، في اليابان . وبعد أن كان معدل المواليد يبلغ ٣٤ ألفا عام ١٩٤٧ وأصبح ١٧ر٥ في عام ١٩٥٧ - ولقد حدث في عام ١٩٥٣ ما يزيد على مليون حالة اجهاض رسمية . وقد زاد هذا العدد فيما بعد ، حتى أن أحد الخبراء قدر حالات الاجهاض الحقيقية بما يزيد على ٢ر٤٠٠ر٠٠٠ حالة في عام ١٩٥٧ مقابل ١ر٥٠٠ر٠٠٠ حالة ولادة فقط .

ويمكن تلخيص موقف مؤيدي سياسة تحديد النسل كما

يلى : -

ان الفرق الكبير بين معدل المواليد ومعدل الوفيات في معظم المجتمعات المتخلفة يشجع على تخفيض معدلات الخصوبة في هذه المجتمعات باتباع سياسة مرسومة بدلا من انتظار الأثر البالغ البطء الذى يمكن أن يتمخض عن التطور الاجتماعى ، أو . . زيادة معدل الوفيات . وان الوسائل التى تستخدمها الدول المتقدمة لمنع الحمل يمكن اقلمتها بتكلفة ضئيلة في الدول المكتظة بالسكان .

ويقدر الخبراء التكاليف المطلوبة لاستعمال هذه الوسائل ١. الى ٥ « سنت » لكل عائلة أسبوعيا . . وهكذا يكون العبء المالى الذى تتحمله الدولة باتباع مثل هذه السياسة أقل بكثير من ذلك الواجب الذى تتحمله لتنفيذ برنامج التنمية والتصنيع .

مرحلة الانتقال الى الثورة

ان تحرك الأفراد السريع المتواصل وانتعاش الاقتصاد العالمى ، وانتشار وسائل الدعاية والنشر ... ، كل ذلك قضى على « الحدود » الاجتماعية والثقافية ، وأصبحت الدول الصناعية المتقدمة ، مثلا يحتذى لأكثر المجتمعات تخطا وبدائية فتوحى لها بنمط معين من الحياة لم تكن تتصوره منذ أقل من نصف قرن ... » ان الفقر قديم قدم الزمن ، ولكن وسائل علاج هذا الفقر تعد من المكتشفات الحديثة » .

من السهل أن يتصور المرء أن المدنية الغربية قد اصبحت ، نتيجة لما بلغته من تقدم ، بعقدة العظمة ، مما يحلها على عدم تخيل التقدم فى غير اطار مفاهيمها وقيمتها .. وبالرغم من ذلك ، فان هذا لا يبرر أبدا الامتيازات العنصرية التى أحاطت بها الأقليات الأوروبية نفسها فيما وراء البحار .

ان سكان المناطق المستعمرة يمرون بعدة مراحل فى احتكاكهم بالأوروبيين المستعمرين :

ففى المرحلة الاولى ، يقفون ولو ظاهريا موقفا سلبيا ... فى انتظار الأحداث ، فلم يخلق الظلم بعد فى نفوسهم روح الثورة ... ويجدون فى المعتقدات وأساليب الحياة الجديدة اوسيلة للهروب من تعنت التقاليد ويشعرون بالتححر الوقتى باشتغالهم فى المدينة بين جذران المؤسسات - الصناعية .

ولكن فى خلال الفترة التالية ، تعصف فنون العالم الحديث

بالمجتمع المستعمر الذى ينتقل فى سنوات معدودات الى عصر الكهرباء والطائرة ويحل فراغ كبير محل المعتقدات القديمة .. وتتكون فى المدن الوليدة طبقة البروليتاريا المتخلفة البائسة التى تجتاحها تدريجا روح الثورة تلك الروح التى تجسدت فى « باندونج » بقوة وحدة لم تكن متوقعة .. وفى محاولات إعادة خلق الوحدة الاسلامية .. وفى حركات التحرر التى تجتاح الدول الخاضعة للاستعمار ، والمطالبة بالحرية والاستقلال .. وفى الهيكل التنظيمى للأمم المتحدة الذى ظهر عجزه أمام العيان .. وفى التنافس بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الاميركية فى تقديم الاسلحة وبناء المصانع واقامة السدود .. وفى المدينة جمعاء المهدة بأشد الأخطار .

وتثير السيطرة الاقتصادية الأمريكية بدورها أعنف الآثار وأسوأها فى العالم المتخلف :

يقول «ماما دوصينا» فى مؤلفه : « خواطر فى اقتصاديات افريقيا السوداء » ان رءوس الاموال الاميركية على خلاف أهداف النقطة الرابعة تكاد تستغل برمتها لا فى الدول الزراعية فحسب ، بل فى تلك التى تخفى أراضيها مختلف المعادن كنحاس روديسيا ، ومنجنيز ساحل الذهب وذهب ليبيريا وسيراليون ، ومختلف الخامات المعدنية بأفريقيا الوسطى . ان مثل هذه السياسة تؤدى توا الى لون من ألوان الاستعمار أشد خطورة من ذلك الذى تدعى أميركا محاربته منذ بداية هذا القرن ...

وقد فهمت بعض الدول الافريقية هذه الأوضاع على حقيقتها
ووقف قادتها من الاستثمارات الاميريكية موقف العداء ، مثل
الدكتور « نكروما » مثلاً ..

خاتمة

ان تأخر الدول المتقدمة فى تفهم موقف العالم المتخلف
يرجع الى عدة أسباب :

أهم هذه الأسباب ذلك العيب الذى يسمى عادة بالبخل
والذى سيطر على الاستعمار فى مراحله الأولى سيطرة كبيرة ،
وعلى الاستعمار الجديد سيطرة كاملة .. ، فالغرب يقنى نفسه
اليوم فى تطبيق سياسة الماضى نفسها ، فبدل أن يضع نفسه —
بعد تفكير سليم — أمام الموقف المخيف التى تتردى فيه اليوم
الانسانية جمعاء ، ويحاول حل مختلف المشاكل التى أدت الى
هذا الموقف ، نراه يفضل السياسة القصيرة النظر والتى
تهدف الى الكسب الوقتى ، كسبه هو على حساب الانسانية
نفسها ... ان الغرب اليوم أسير لبخله ، ولهذا فهو يتمسك
بكل ما أوتى من قوة بالنظام الاقتصادى الذى أوصله الى
هذه الدرجة من الثراء ولكن بعد عزله تماما عن ثقة وصداقة
العالم المتخلف ... ، لقد توصل الغرب الى مضاعفة دخله مرة
.. ومرتين .. وثلاث مرات بالنسبة لبقية العالم حيث مستوى
المعيشة ثابت أو حتى فى تراجع مستمر ... الامر الذى يناقض

تماما منطق النظام الاقتصادى الذى يحكمهم ولكن هذه الهبات .. انا راءه أحيانا يقدم المساعدات والهبات وتلك المساعدات قليلة وغير مجدية .. بل ومشروطة .. انها بمثابة المخدر لضمائرهم .. ان الغرب يقول للعالم المتخلف : افعل مثلنا .. ! من غير أن يفكر أن هذا امر مستحيل .. انه لم يفهم بعد حقيقة حلقة البؤس المفزعة التى يعيش فيها العالم المتخلف حيث السكان فقراء لانهم لا ينتجون الا القليل ... لانهم معدمون ولا يملكون الوسائل التى تمكنهم من زيادة الانتاج .. ان الغرب لا يدرك أن صلتة بالعالم أجمع لا يمكن تقصمها ، فبدون الطاقة والمواد الأولية التى يجدها لدى الدول الفقيرة يصبح تقدمه مستحيلا .. انه يدهش من روح العبداء وعدم الفهم التى يكنها له العالم المتخلف فى الوقت الذى يقضى هو فيه على القيم والمفاهيم التقليدية الروحية التى هى أساس العلاقات البشرية .

الفصل الثانى

من أجل تحقيق التنمية المتوازنة

ان رجال العالم الغربى والكتلة الشيوعية وباندونج .. هؤلاء الذين يقع على عاتقهم بطريقة أو بأخرى عبء ومسئولية الحكم ، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العمالية أو الثقافية والروحية فى العالم ، ليس من حقهم أن يجهلوا الى أى مصير تردى العالم اليوم ، ولا أن يعملوا كل فى ميدانه على حل مشكلاته ومعالجة أمراضه .. ان سلبيتهم سواء فى التفكير أو فى العمل تعد ضريبا من ضروب الجريمة .. فحينما تكون الانسانية مهددة بمثل هذه الأخطار ، يصبح من الضرورى أن يعاقب كل احجام أو تفسير .. ولنلخص أهم النقاط التى توصلنا اليها فى دراستنا :

١ - سيزيد عدد سكان العالم عن خمسة مليارات نسمة عام

٢٠٠٠

٢ - ثلاثة أرباع الجنس البشرى يعانون من سوء

التغذية .

٣ - ان مشكلة الانسانية الأولى هى زيادة الانتاج

الزراعى زيادة كبيرة لمواجهة حاجيات الشعوب المتخلفة والزيادة المتوقعة فى عدد السكان .

- ٤ - يرتفع مستوى المعيشة فى المجتمعات المتقدمة بمعدل ٣٪ سنوياً بعكس الحال فى المجتمعات الفقيرة حيث نجده ثابتاً أو يميل الى الانخفاض ... وهكذا تزداد الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة كل يوم اتساعاً .
- ٥ - ان قروض وهبات الدول المتقدمة ضئيلة لا تكاد تذكر حتى لتوفير مستوى غذائى مقبول فى الدول المتخلفة .
- ٦ - باتتشار المعرفة والثقافة فى الدول المتخلفة ، أخذ أهلها يدركون حقيقة موقفهم ، فتزداد سورة غضبهم ضد الدول المتقدمة كما أن ازدياد عدد السكان فى المجتمعات النامية يجعل ميزان القوى يميل الى صالحهم .
- ٧ - ان الفقر - وخاصة الاحساس بالفقر - يمسد السبيل الى التغلغل الشيوعى فى الدول المتخلفة .
- ٨ - ان قادة الغرب ومفكره لا يدركون - حتى الآن - أن الماضى قد أندثر ، وانه يجب بالتالى التخلّى عن المفاهيم والأساليب القديمة .
- ٩ - ان العالم يتحد علمياً وفنياً فتتداعى أركان المدينيات القديمة ... ولكننا لا نرى بوادر مدينية جديدة على مستوى العالم .
- ١٠ - خطر التخرّب الذاتى الذى يهدد العالم بسبب الأسلحة الذرية .

أمام هذه الحقائق ، تكثر أماننا علامات الاستفهام ...
الى أى حد يمكن للدول المتخلفة أن تستغل مواردها الطبيعية
والبشرية ؟ ... ماهى المساعدات التى يمكن أن تقدمها الدول
المتقدمة ؟ ... ما هو نوع العلاقات الذى يمكن أن يربط
الدول التى تتمتع بمستويات تنمية مختلفة .. ؟

هل بزوغ شمس مدنية جديدة أمر ممكن .. ؟
هذه هى الأسئلة المختلفة التى سنحاول أن نجيب عليها
فى الفصول التالية :

التقدم الاقتصادى أمر ممكن

بدأ الخبراء منذ عدة سنوات مضت دراسة مشكلة التنمية
فى الدول المتخلفة ، وجاءت نتيجة أبحاثهم تشير الى الامكانيات
الضخمة التى يمكن استغلالها لتحسين الأوضاع الحاضرة
تحسينا كبيرا .

ثلاثة أمثلة لها معناها :

أول هذه الأمثلة هو تخفيف مستنقعات « بولتان » فى
إيطاليا وإصلاح أراضيها لاستغلالها فى الزراعة - أن هذا
المشروع لم ينته بعد وهو يهدف الى استغلال مساحات شاسعة
من الأراضي حيث الحياة فيها كانت ولا تزال - مستحيلة
بسبب تقشى وباء الملاريا . والعمل جار الآن للقضاء على هذه

المستنقعات وحفر ما يزيد على ٢٠٠٠ ثلم من القنوات والترع وتمهيد ٦٠٠ كم^٢ من الطرق وتشبيد عدد كبير من محطات الطلبات ، وقد أعقب تحسين وسائل الري بالرش تحويل مساحة واسعة من هذه المنطقة من أراض قاحلة الى أراض منتجة ذات كثافة سكانية مرتفعة .

والمثال الثاني : هو تجربة « الفازندا هولامبرا » بولاية ساو باولو بالبرازيل . وتتلخص هذه التجربة - التي تمت بنجاح كبير عام ١٩٤٧ ، باستصلاح ٥٠٠٠ هكتار بواسطة مجموعة من الأسر الهولندية في بقعة قحلاء ، كان الرأي الشائع أنها لا تصلح للاستغلال . أما اليوم ، فقد ازدهرت فيها مختلف الزراعات وتألقت الأبقار الهولندية التي بلغ متوسط إنتاجها في اليوم ما يزيد على عشرة أرتال من اللبن - وأصبحت المشكلة هي تصريف مختلف المحاصيل التي تنقلها السيارات الضخمة على مدار السنة الى ساو باولو .

والمثال الثالث والأخير هو تجربة « فومبيك » بكولومبيا و« فومبيك » هذه مقاطعة جبلية تقع بين « بوجوتا » وسهل « ارينوك » ، ويرجع الفضل في استغلال هذه المنطقة الى القس « جوتيريز » الذي بدأ عمله الكبير بدراسة السكان ميولهم .. آمالهم .. حاجياتهم .. آلامهم .. طاقاتهم الخ .. وقد تابع دراسة أسرة بعد أسرة ، وتوصل الى ضرورة بناء ما هو انساني وروحي ومادى في الوقت نفسه .. أى بناء روح

التعاون .. واستطاع القس بعمله المتواصل تحويل الفلاحين
الأميين الى قوم يعرفون القراءة والكتابة ، ومن عمال روتينيين
كسالى الى مزارعين نشطين يحسبون لكل شئ حسابه : التربة
.. المناخ .. ومطالب السوق . وقد استطاع القس منذ
اجتماعاته الاولى أن يجذب اليه ، يبعده عن جميع التيارات
السياسية أو الميول الايديولوجية ، جماعة المثقفين وسرعان ما
تكونت حركة تعاونية من رؤساء العائلات انضم اليها ٦٠٠٠
مساهم برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ بيزوس ، أمكن بفضلها شراء
قطعة أرض لتكون مزرعة نموذجية .

ولم تكد تمر سنوات معدودات حتى تبدلت معالم الحياة
الريفية في هذه المنطقة تبديلاً جذرياً فزاد الانتاج الزراعى
والحيوانى ، وراح أهل المنطقة يمارسون جميع ألوان الرياضة
الحديثة وأدخلت الوسائل الصحية من كهرباء وماء جار .. الخ
في أكثر من ٨٠٪ من منازل المقاطعة ، كما شيدت مدينة عمالية
حديثة وقضى تماماً على الأمراض الاجتماعية كالإدمان على
الخمير .

تشير هذه التجارب الى أنه اذا ما أحسن استغلال التربة
فانه يمكن أن تسد حاجيات العدد المتزايد من سكان العالم في
حالة ما اذا أمكن تطبيق الوسائل العلمية والفنية الحديثة .

فتجفيف واستصلاح مستنقعات « البوتتان » في إيطاليا

قد كلف الدولة مليارات من الليرات ، كما أن استيطان كل عائلة في « هولامبرا » تكلف ما يزيد على ثلاثة ملايين فرنك فرنسي (٣٠٠٠ جم) أما « فوميك » فتمثل مجهودات أناس فقراء ، يرشدهم قائد فريد استطاع أن يغرس في نفوسهم روح التعاون والعمل . لقد أصبح الطفل في تلك المقاطعة لا يبلغ الرابعة عشرة حتى يجد نفسه مالكا لقطعة صغيرة من الأرض متحملا مسؤولية ادارتها واستغلالها . . وهكذا أصبحت المقاطعة « مصنعا » لتخريج الرجال القادرين على استغلال أراضيهم والأراضي الواقعة في المناطق الأخرى - ولقد قدرت السلطات المسؤولة هذه المجهودات وارتبطت بعقد مع المؤسسات التعاونية لاستصلاح ٣٥٠.٠٠٠ هكتار من الأراضي في المقاطعة القريبة من « ميتا » .

الصعوبات التي تعترض النجاح

لا يجب أن تدفعنا هذه الأمثلة الى الاعتقاد بأن عوامل النجاح متوافرة في كل مكان .

ان القس « جوتيريز » نفسه فشل في محاولاته الأولى في غير مقاطعة ، وعلل ذلك الفشل بأن : « السكان هناك لم يكونوا بعد على استعداد ! » .

ان الكلام عن طاقة الأرض الكلية لتغذية وكساء سكان العالم أجمع ليس بمنطقي ولا يعنى الشيء الكثير ، فالناس

متوطنون في بقاع معينة والهجرة الانسانية التى من شأنها اعادة توزيع الأرض لتحقيق مستوى معيشى واحد للجميع تعد ضربا من ضروب الخيال .

ان سكان الهند يتزايدون بمعدل ٤ ملايين نسمة سنويا .
وفى اليابان يتزايد السكان بما لا يقل عن مليون نسمة .
ان هجرة ١٠/١ من هذا الفائض البشرى يتطلب أموالا ضخمة .. ولقد قدرت « اللجنة الدولية للهجرة الأوربية » بما يقرب من ١٣٠٠٠ دولار تكلفة استيطان عائلة أوروبية واحدة فى الولايات المتحدة .

ان ذلك يعنى أن استيطان ٣٥٠٠٠ عائلة هندية فيما وراء البحار يتكلف أكثر من مليار دولار ثم ٠٠٠ الى أى البلاد يتجه هؤلاء المهاجرون ؟

يجب اذن العدول عن هذا الحل السرايى .

التقدم الاقتصادى الحقيقى

من الضرورى أن نفرق بين التقدم الاقتصادى السليم أى الذى النزعة الانسانية الأصلية ، والتقدم الاقتصادى المنحرف ، أى الذى لا يتحلى بمثل هذه النزعة .
ان التقدم الذى يقاس بزيادة الدخل الفردى يمكن أن يحجب زيادة شراء الأغنياء وزيادة فقر الفقراء ، وهذا لا يمكن أن يسمى تقدما أو تنمية .

فالمتصود بالتقدم هو ارتفاع مستوى المعيشة للمساعدة
الشعبية لا لفئة معينة ... الارتفاع بكل انسان ، وبكل شيء
في هذا الانسان .

ويجب أن ننوه مرة أخرى الى ان الحديث عن حاجيات
الانسانية جمعاء لا يكاد يعنى شيئاً :

لكل شعب من الشعوب يستوطن بقعة معينة يجب أن
يجد طريقته الخاصة به للتقدم الجماعي ، لأن الدول المختلفة
إذا حاولت تطبيق وسائل الغرب ، فهي لا بد فاقدة حبها
للحياة ، ولا بد أن تتردى في غياهب اليأس .

يجب اذن على الخبراء - عند تقدير موارد العالم ومقدار
كفايتها لاشباع حاجيات الانسانية - ألا يكتفوا بالأرقام
الاحصائية الاجمالية ، بل يجب النظر الى هذه الانسانية شعباً
شعباً ، وبقعة بقعة . فلكل بلد مشكلاته الخاصة .

فحالة مصر التي تعيش على شريط رفيع على حافتي
النيل ، تختلف عن حالة افريقيا السوداء بقاءاتها المختلفة التي
تعيش على أرض قاحلة .

وعن حالة شيلي التي تكاد تخنقها الصحراء وتستغل
معادنها القوة الاقتصادية الأجنبية .

وعن حالة العراق التي تستطيع بتحسين وسائلها في الري

وباستغلال عوائد البترول ، أن تكسب الأراضى الزراعية من الصحراء • وعن حالة العربية السعودية الغنية بدورها لعوائد البترول والتي لا تملك غير أراض عسيرة الاستغلال وعن حالة كولومبيا التي تملك الكثير من الموارد البكر •

والبرازيل التي يساوى حجمها حجم القارة الاوربية والتي تغطيها غابات الأمازون الغامضة •

ليست المشكلة اذن - هى توحيد العالم ، بل تحويل امكانيات كل بلد أو كل بقعة جغرافية الى حقائق على مراحل متتالية وبسرعة معقولة •

ولكن ، سيبقى على الرغم من ذلك ، حالات مستعصية أو حتى ميئوس منها لا ينفع فيها الا المساعدات غير المشروطة من قبل الدول الغنية •

ان الحقيقة الواقعة هى أن التنمية لازمة فى كل مكان ، وممكنة ولكنها تحتم تعاوننا وثيقا بين الشعوب الفقيرة والشعوب الغنية •

التعاون الدولى ضرورى

نحن نعرف النظرية التقليدية للعلاقات بين المستعمرة والمستعمرين فدور المستعمرة كان ينحصر فى كونها سوقا لاستيعاب السلع الصناعية ، وبالتالي كان محرما عليها أية

صناعة حتى ولو كانت صناعة تحويلية • كما أن قطاعها الزراعى كان يستغل لانتاج المحصولات اللازمة للدولة المستعمرة • وقد كان استغلالها اذن غير منطقى لأنه استغلال رأسمالى يهدف الى تكديس الأرباح السريعة باحتكاره تجارة أو انتاج عدد من المواد الاولية الزراعية التى يركز عليها اقتصاد الدول المتخلفة •

ان الدول المتقدمة تقدر حقيقة التخلف على طريقتيها الخاصة بالنسبة لأهدافها التوسعية ، فهى ترى فى الدول المتخلفة امكانيات للوصول الى موارد لم تستغل بعد لازمة لصناعاتها ، وهى تبرر ضغطها الاقتصادى ثم السياسى بتأكيدها ما نسميه « بركود » هذه المجتمعات المتأخرة •

ان هذه النظرة الى العالم المتخلف كانت تنطبق على عصر الاستعمار القديم وهى ما زالت صحيحة بالنسبة للاستعمار المقنع الذى تتبعه بعض الدول الكبرى اليوم وخاصة الولايات المتحدة ••• ، ولكن ألم تخرج أمريكا على العالم بالنقطة الرابعة ؟ ••• ألم يصرح رئيس الولايات الامريكية فى ٢٠ يناير ١٩٤٩ بأنه من واجب « الشعب الأمريكى أن يبذل جهدا أكبر كى ينتج كميات أكبر من المحاصيل الزراعية ومواد أولية أكثر لانشاء المباني ، وطاقة أكثر لتخفيف أعباء المجتمعات المتخلفة ؟ » ولكن هذه النظرة كانت تعارض تماما مبادئ الرأسمالية المحدودة ولم تعط برامج النقطة الرابعة الثمار المرجوة لأن

الكونغرس الأميركي رفض أن يعطى ضمان الحكومة للاستثمارات الخاصة التي كانت ترغب في توجيهها الى الدول المتخلفة .

وشعر الأميركيون بالدهشة لأن مساعداتهم كانت تقابل بالحدق في كل مكان ، وسبب ذلك أن هذه المساعدات خلقت لونا جديدا من ألوان الاستعمار أشد مرارة من سلفه ، فلقد أدركت الشعوب التي نالت هذه الاعانات أنها لم تحصل عليها لمجرد الاعانة ، بل لكي تحقق أميركا أهدافها باقامة قواعد استراتيجية وانتاج المواد الاولية اللازمة لصناعات الولايات المتحدة أو لنيل الأرباح السخية .

وشعرت الشعوب أنها تستغل وتهان عن طريق هذه المساعدات كما كانت تستغل وتهان على أيدي المستعمرين السابقين ، انه لا ينظر اليهم كمجموعة من البشر ، بل كمجموعة من الوسائل التي توفر الثراء وتضمن الامان لاميركا الشمالية ، وراح السلوك الأميركي يتسم بمرور الزمن بالنزعة الامبريالية ، وتتناول بالتالى حرية « العالم الحر » .

لقد شاءت الأقدار أن تكون الولايات المتحدة على رأس لدول المعادية للسيطرة الشيوعية ... ولكن من المؤسف أن تعمل أميركا (دون أن تدرك) على اهانة القيمة الانسانية ، ولذا ينسحب عليها أن تغير من مفاهيمها الاقتصادية .

ان التحليل الاقتصادي يشير الى امكانيات التعاون بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وهذا التعاون ليس ممكنا فقط ، بل هو ضروري أيضا . انه المشكلة الأساسية لهذا العصر .

ان خبراء الأمم المتحدة يؤكدون أن مساعدات الدول الصناعية للعالم المتخلف يمكن أن تصل من غير أى مقياس جوهري بمستواها المعيشي الحالي الى ما يقرب من ١٣ مليار دولار في العام على شكل هبات وقروض واستثمارات .

هذا ، وإذا أجمعت كل من الولايات الأمريكية وكندا ودول غرب أوروبا على مساعدة العالم المتخلف أمكنها ، اذا ما خصصت ٢٪ فقط من دخلها القومي الاجمالي الذي يزيد على ٣٥٠ مليار من الدولارات اتاحة ٨ مليار دولار لهذا الغرض ٥٥٠ أما اذا خصصت ٧٪ من دخلها ، فيكون المبلغ المتاح مساويا ل ٢٥١ مليار دولار ٥٥٠ ان هذا الاقتراض لا يخرج عن حدود المعقول فالمملكة المتحدة استثمرت في الخارج ٧٪ من دخلها القومي طوال الفترة من ١٩٥٥ - ١٩١٣ ، أما الولايات المتحدة فتخصص سنويا ٣٪ من دخلها للهبات والقروض للعالم الخارجي .

لكن ذلك وحده لا يكفي ٥٥ لأنه يجب أن تتغير الأهداف السياسية نفسها ، فيحل محل هدف « التسليح » هدف « التنمية » ٥٥٥ ان كبرى متناقضات العصر تظهر للعيان عند

مقارنة الأموال المخصصة للاستعداد لحرب عالمية متوقعة والأموال المستغلة في ميادين التنمية .

تشير الإحصائيات أن الاتفاق على التسليح في عام ١٩٥٧/١٩٥٨ كان يمثل :

— ١٠٢ ٪ من الانتاج الاجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية .

— ٧٣ ٪ من الانتاج الاجمالي في بريطانيا العظمى .

— ٨١ ٪ من الانتاج الاجمالي في فرنسا .

— ١٥٥ ٪ من الانتاج الاجمالي في الاتحاد السوفيتي .

وليس من المبالغة في شيء أن تقدر بمائة مليار دولار قيمة الاتفاق السنوي على ما اصطلح بتسميته « أغراض الدفاع » في العالم . . . ، ففرنسا تنفق سنويا — باستثناء حربها في الجزائر ما يزيد على ٣ مليار دولار أما بريطانيا فيزيد اتفاقها على التي تجمعها أحلاف عسكرية سواء في الغرب أو في الشرق ، ٤ مليار دولار ، كما يجب أن ندخل في حسابنا تفاهات الدول بوسائلها الخاصة وبمفردها دون أن تبدل من طرق تفكيرها . . . ثم اتفاق الدول المحايدة .

ولكن جنون هذا العالم الذي يقنى نفسه للتأهب للحرب يمكن أن يخفى « أملا كبيرا » فالتسليح يكشف عن مقدار التضحية التي يمكن أن تتحملها الشعوب اذا ما دعت الضرورة ان هدف الاتفاق — وليس الاتفاق نفسه — هو الذي

يجب أن يتغير ... ولكن هذا « الأمل الكبير » لا يمكن أن يتحقق إلا اذا تيقظ ضمير رجال هذا العصر . فهناك كثير من الآراء تشير المخاوف ، كذلك التي نشرها مثلا « بير جاكسوت » في صحيفة « الفيجارو » في شهر اكتوبر ١٩٥٦ : « كثيرا ما يحثونا على مساعدة الدول المتخلفة براءوس الأموال والمؤلفات والفنيين ... انا لم نفعل غير هذا منذ عدة قرون ... وقد فقدنا أموالنا وأصبح من نساعدهم من الد اعدائنا ... وهذا امر طبيعي : لأن الاعتراف بالجميل من أشق الأمور على نفوس البشر ... فلندع الشعوب المتأخرة لشأنها ... تنمو فتقوم بوسائلها الخاصة وبمتردها دون أن تبدل من طرق تفكيرها ...

هل ما أقوله فظيحا أو قاسيا ؟ من الجائز ... ولكن التاريخ نفسه ملئ بالفظائع ! ..

فحينما كنت تلميذا بالمدرسة الابتدائية كانوا يجبروننى على أن أدفع « مليما » كل أسبوع لاقاذا الأطفال الصينيين من المجاعة .. هل أتقذت بهذا بعض الأطفال الصينيين ؟ أرجو ألا أكون قد فعلت لائى حين تقدمت بى السنون رأيت هؤلاء الصينيين الصفار يقتلون الفرنسيين فى ديان - بيان - فوا ! ..

ليس هناك من شك فى أن فلسفة السيد « جاكسوت » فلسفة قصيرة النظر ، حتى حينما نظر اليها من وجهة النظر المادية البحتة ، فمن المؤكد أن السيد جاكسوت لم يتأمل

الارقام التى تترجم مقدار اعتماد الدول المتقدمة على الدول « المتأخرة » لسد حاجاتها من المواد الأولية ومنتجات الوقود ولتصرف سلعها المصنعة .

لقد أصبح من الواضح أن الغرب يسير فى طريق الفناء باستمراره فى اتباع وسائله وسياساته القديمة - فقد برهنت الحروب الداخلية على قدرة الدول الغربية على الغزو والاحتلال كما أثبتت تجارب الأمريكين فى كوبا والفرنسين فى فيتنام وغيرها عن عجز هذه الدول على اخضاع الشعوب فى اثبات وجودها .

ان الغرب لا يتمكن من الدفاع عن نفسه الا اذا تخطى عن سياسة الأنانية والعمل لمصالحه الخاصة . (ان الضرورة تقضى بتفجير ثورة كاملة ... ثورة اقتصادية وسياسية ، ولكنها كى تنجح يجب أن تعتمد على أسس روحية .. تضع الجميع فى مرتبة واحدة لما للجميع من قيم وامكانيات انسانية ومادية .

هل سيستطيع الغرب - فى الوقت المناسب - تغيير سياسته ومفاهيمه وصبغها بالصبغة الروحية الانسانية ؟ .

أما عن العالم السوفييتى فهو بالرغم من دعاياته فى سبيل السلام فهو مذهب كالولايات المتحدة الأمريكية لأنه مسئول عن السباق الى التسليح مثلها .

أما ميزته الكبرى تكمن فى أن المبدأ الماركسى الذى

يدعى تطبيقه ، يتميز بصبغة عالمية ويهدف الى تحرير طبقة
العمال فى العالم أجمع من الاستغلال الرأسمالى وتحرير الشعوب
من نير الاستعمار ... ولكن واقع الأمر أن هناك « أطفالا »
سذجا يتشاحنون ، وبالقرب منهم بركان تائر يهددهم بالهلاك ..
شعوب غنية فى العالم الشرقى والغربى تلهو فى وقت تهددها
فيه الحروب الذرية أو الثورات الدائمة فى كثير من بقاع
العالم .

* * *

الفصل الثالث

١٧ -

المدينة الجديدة وميزان القوى

ان مشكلة العالم اليوم هى مشكلة ايجاد مدينة جديدة .
لقد أثبت العقل البشرى قدرته فى ميادين الرياضة
والطبيعة والكيمياء ... الخ .. فهل يمكن الآن الجمع بين
علوم المادة وعلوم الاجتماع لخلق مفاهيم جديدة يمكن
بوساطتها توجيه عوامل التنمية والتقدم فى العالم أجمع ، مع
التحكم فيها ؟ .

عدم النضج الأمريكى :

يشرح عالم الاجتماع الأمريكى « بيرت . ف . هوسليتز »
العوامل التى منعت أمريكا حتى الآن من بلوغ مرحلة النضوج
اللازمة للقيام بالأعباء التى ألقاها التاريخ على كاهلها :

ان مذهب « البريتانيزم » الذى عاصر مولد الولايات
المتحدة الأمريكية راح يتلاشى تدريجيا ، وحل النجاح المادى
محل العمل كقيمة أساسية من قيم الحياة ، وأصبحت النقود هى
مقياس كل شئ .

ان من شأن هذه الأوضاع تضخيم قيمة كل ماهو مادى

وملبس في الحضارة الانسانية ألا يعمد الأمريكيون الى الاهتمام بضخامة حجم مدارسهم ومعاهدهم أكثر من اهتمامهم بالمواد التي تدرس بهذه المدارس والمعاهد .

ان الكثير من المفكرين الغربيين يحسون في خضم هذه الازمة السياسية الحالية حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها على رأس الدول المعادية للمعسكر الشرقى ، ضرورة ايجاد مذهب يمكن أن يسبق الايديولوجية الشيوعية على المسرح الدولي ... ويرى البعض أسس هذا المذهب في النظام الرأسمالى الأمريكى بسبب النجاح الذى حققه في مختلف ميادين الانتاج المادى .. ولكن الواقع أن هذا النجاح الذى يشيرون اليه يرجع أساسا الى عدة عوامل تاريخية ، ولهذا فلا يجب أن ندهش اذ نرى عددا من الدول ترفض قبول الايديولوجية الاميركية لسبب رئيسى وهو أن نظرية الرأسمالية في الولايات المتحدة تضع نجاح الفرد - « المادى » في المقام الأول ... وهى لهذا لايمكن أن تجذب اليها شعوب آسيا وافريقيا الذين لازالوا يجمعون بين نجاح الجنس الابيض المادى والاستغلال الاستعمارى .

تظهر لنا الكلمات التالية التى قالها مسئول من احدى دول جنوب شرق آسيا لاحد الخبراء الامريكيين مقدار الهوة التى تفصل حضارة أمريكا المادية عن قيم ومفاهيم غيرها من الشعوب ، قال المسئول معلقا على برامج النقطة الرابعة : لقد

طلبنا منكم الأمل ... والفهم .. والحب والاخاء ، ولكنكم
لم تعطونا غير النقود والتكنولوجيا ! ... هل هذه هي الأشياء
التي بنت أسس العظمة في بلادكم ؟! ... ان الولايات المتحدة
لم تحظ بعد بتراث ثقافي وروحي أصيل يساعدها على تفهم
حقيقة الانسانية وجوهرها ... وبالرغم من حسن نياتها ،
فانها لا تتمتع بسعة الأفق وعمق التفكير اللازمين لدولة تترغم
العالم الغربى .

ان الامريكيين يشعرون بدرجة كبيرة بالاخطار التي
يمكن أن تهدد الانسانية بسيادة الشيوعية ، ولكنه يمكننا أن
تساءل بحق : ألا يخلق موقفهم الجامد السطحي أسبابا جديدة
تقوى من عضد عدوهم «

ان حدة التوتر بين الكتلتين الشرقية والغربية ترجع الى
حد ما الى قصر نظرهم وعدم تفهمهم لكثير من الأوضاع في
العالم .. فالولايات المتحدة عندما تضغط على الغرب ليكرس
جهوده « لأغراض الدفاع » بدلا من تكريسها لأغراض التنمية
ومحاربة الجوع ، تقوى من غير شك حصون دفاع عدوها ... !

— ١٨ —

الماركسية حل وهمي !

ان الولايات المتحدة — كما رأينا — ليست من النضج

— ١٠٧ —

يحيث يمكنها تشييد مدينة جديدة مدعمة بروح الاخاء والتعاون ... فما هو موقف الماركسية ؟ هل في امكانها أن تتخذ كل رجل والانسانية جمعاء .. ؟ . هنا أيضا يجب أن نجيب بالنفى ... وهذا مما يزيد من مأساة العصر :

فالنزعة الانسانية الماركسية يعيها طابع الالحاد الميتافيزيقي ... لقد نجحت الماركسية في تنمية بلد كروسيا ، ولكنها فاشلة من غير شك في خلق مدينة انسانية أصيلة . لأنها تجهل تماما « كل ما يوجد في الانسان » .

الماركسية كوسيلة للتنمية الاقتصادية :

لقد تنبأ ماركس بشورة عالمية ... كان يعتقد أن البروليتاريا العالمية ستحل محل الرأسمالية العالمية .. لأن البروليتاريا في رأيه لا بد أن تسيطر على المقدرات الاقتصادية والسياسية ولكن الحقيقة جاءت مغايرة لتنبؤات ماركس ، فلم تنشب الثورة البروليتارية في غير دولة واحدة لم تبلغ بعد مرحلة التصنيع . ولقد اعتقد «لينين» أن العدوى الثورية لا بد وأن تنفشي في الدول الصناعية المتقدمة وللمرة الثانية لم تتحقق هذه التنبؤات .. ووجدت الشيوعية نفسها في حدود دولة واحدة ، ولكنها تهدف قبل كل شيء وفوق كل شيء الى السيادة والسيطرة ... ومن هنا تنشأ مأساة جديدة !

لقد استطاعت الشيوعية الروسية بمهارتها ودبلوماسيتها

نشر ألويتها على أوروبا الشرقية ثم الصين وكوريا الشمالية- وفيتنام ، وهي تستعد لضم أجزاء أخرى من جنوب شرق آسيا . وبدأت المرحلة الأولى من مراحل تطبيق النظام الشيوعي باستيلاء العمال على وسائل الإنتاج ، وبتخفيض جميع الأجور الى مستوى أجور العمال وقد عاصرت هذه المرحلة أزمة اقتصادية عنيفة وضعت الثورة في مركز ميئوس منه . واضطر المسؤولون الى التراجع وتطبيق ماسموه بالسياسة الاقتصادية الجديدة .. فوضع حدا للتجربة الأولى ، وأبقى الى حد ما على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وعلى التجارة الحرة . ولم تكن هذه البداية غير مرحلة انتقالية ، فماكاد ستالين يصل الى الحكم حتى انتقل بالاقتصاد الروسى الى مرحلته النهائية ... مرحلة التخطيط الكامل .

ونشأ عن التخطيط ، اقتصاد من غير سوق حقيقية على الرغم من تأكيدات الاقتصاديين التقليديين باستخالة ذلك ... ولهذه الحقيقة آثارها البالغة فلقد تلاشت أو كادت تلاشى الملكية الفردية لوسائل الإنتاج فيما عدا بعض الحرف اليدوية . أو قطعة الأرض الصغيرة التى تحيط بمنزل أسرة المزارع . ولكن ، يجب أن نقرر أن روسيا كانت تتمتع بمركز ممتاز بالنسبة للتنمية ، فهى تملك مساحة شاسعة غنية بمختلف الامكانيات ... ويتمتع المسؤولون هناك بالحرية التامة فى تقدير معدلات « فائض القيمة » التى يستقطعونها من جملة

الاتاج ... فالدولة حرة في استقطاع ماتشاء من عائد العمل وهي كذلك حرة في توزيع ماتستقطعه على مختلف قطاعات الاستشار : قطاعات المنافع العامة - الصناعات الثقيلة - الصناعات التحويلية .. الخدمات ... الخ .. وتشير جميع الدلائل على أن معدل « فائض القيمة الذي يستقطع في روسيا يفوق كثيرا مثيله في أية دولة رأسمالية » .

كذلك نجد أن الدولة هي الحكم الوحيد في اختيار الأمكنة المناسبة لانشاء الصناعات الجديدة ، وغالبا مايكون ذلك حيث تتركز الكثير من الامكانيات : الطاقة الكهربائية - الفحم - المنجنيز - الحديد ... وبهذا تكونت في روسيا مايسمى بالصناعات « المتجمعة » أو « الكومينا » وهي تفوق في ضخامتها أكبر الصناعات الحرة في العالم الغربى - وتملك روسيا أجهزة بوليصة ضخمة كان لها أثرها من غير شك في نجاح النظام الاقتصادى : فالشعب الروسى منطو منذ أحقاب طويلة على السلبية والخضوع ، لم يمارس أبدا تجربة الحرية الحقة ، وهو لهذا لم يقبل بسهولة هذا النمط من الحياة الاقتصادية والسياسية ولكن ، على الرغم من الأخطاء الكثيرة التى ارتكبت ، نجحت حركة التنمية هناك نجاحا كبيرا ، وانتقلت نفس أساليب التنمية الروسية الى أوروبا الشرقية أولا ، ثم الى جزء كبير من آسيا ... ومازالت التجربة قائمة في عدد دول متخلفة .. لهذا ، فان تفاعل الغرب عن هذا لا يفيد

شيئا ، لأن شعوب الدول المختلفة جميعا تنتظر مدقة فيما
يجرى على مسرح العالم الشرقى . . . ان الشيوعية بأهدافها
تنتظر الفرص السانحة لبسط رقعة نفوذها وسيطرتها .

لقد نجحت روسيا حتى الآن فى ضم أكثر من مليار نسمة من
سكان العالم ، منهم ٦٠٠ مليون صينى وقبل أن تستطيع
روسيا - من وجهة النظر الاقتصادية البحتة - أن تغطى
احتياجات هذه الامبراطورية الضخمة بالعدد والآلات اللازمة
لتحقيق برامجها الانمائية ، يجب عليها هى نفسها أن تسمى
صناعاتها حتى تبلغ مستوى أعلى مما هى عليه الآن .

أما بالنسبة للفنيين ، فلا مناص لها من الانتظار لان
روسيا غير مستعدة الآن لتحمل أعباء السيطرة الكاملة على
العالم . . . وعليها أن تتقدم خطوة فخطوة ، متحاشية - قدر
الامكان - اشغال حروب تكون هى فيها طرفا مباشرا . .
فالوقت فى صالحها ، وستأتى اللحظة التى يمكنها فيها أن تضم
مساحات أخرى من العالم . ان السلام يعمل فى صالح الشيوعية
مادام الغرب - وبخاصة - الرأسمالية الغربية ، يرفض المعنى
الصحيح الذى ينطوى عليه غضب شعوب الدول المختلفة . .

ان الاستراتيجية الروسية تهدف الى ترك الزمن يعمل
لصالحها وذلك بتكوين دول على حافة امبراطوريتها «تستعد»
لتقبل مبادئها كاليابان وفيتنام الجنوبية وبورما وسيلان

وأندونيسيا ... والصعوبة ستكون في « ضم » الهند حينما تحين الساعة .

ولكن نجاح وسائل التنمية في بلدان يزيد تعدادها عن مليار نسمة يستلزم مستوى من التقدم الاقتصادي لم يبلغه بعد روسيا . ولقد سئل منذ خمس سنوات أحد كبار المسؤولين عن الاقتصاد الروسي : « اذا ترك لكم الغرب جميع الدول المتخلفة ، فهل تظنون في أنفسكم القدرة على بعث التنمية في العالم أجمع ؟ » ... وجاء جوابه بالنفي ... !

ان روسيا تؤمن بأن بلوغ الهدف لن يتم الا على خطوات .

ان الدول الاسلامية يمكن أن تبدى بعض المقاومة في وجه الشيوعية ولقد ظنت بريطانيا أنها تستطيع تقوية هذه المقاومة باقامة حلف بغداد .. ولكن حرب السويس قوضت دعائم هذا الحلف ، كما تحاول أمريكا الآن أن تحل محل بريطانيا بقروضها وهباتها .

وترد روسيا على مشروع كولبو وعلى المساعدات الأمريكية باتباع نفس السياسة في هذه المنطقة من العالم .

واذا ألقينا نظرة على القارة الأوربية العتيقة نجد أن إيطاليا قد بدت في احدى اللحظات قريبة من « النضج » أما

فرنسا ، فالتيارات اليسارية تعمل فيها دون هوادة ... كل ذلك يخلق حاجزا في الجنوب الغربي .

ونحن لن نتكلم عن الدول الاسكندنافية التي ستعجز عن الدفاع عن نفسها في حالة أى اعتداء من الخارج .

وهذه الدول نجحت في تجاوز المرحلة الاشتراكية التي بلغتها الشيوعية ، واستطاعت أن تقضى تقريبا على التوتر الطبقي .

وهناك « رءوس جسور » في طريقها الى التكوين ، وخاصة في افريقيا ، حول المناجم في الجنوب والشرق ، وفي أميركا اللاتينية في الدول الصناعية مثل البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك .. هذا ، ومن المعروف أنه يوجد في كندا قوة شيوعية عاملة ..

ان روسيا تنتظر « فضوح » مجهوداتها ، وعلى هذا الأساس يجب أن تفهم دعاياتها في سبيل السلام .

الماركسية كفلسفة انسانية

ان الجانب الايجابي للايديولوجية الماركسية هو تشجيعها للتقدم الاقتصادي ، ولكن هذه الايديولوجية تنطوى على فلسفة انسانية تقود البشر الى طريق مسدود .

لقد أثبت ماركس أن النضال الطبقي هو نتيجة حتمية

للنظام الرأسمالى ، وأن الواجب التاريخى الملقى على عاتق العصر الحديث هو تحرير طبقة البروليتاريا اجتماعيا .. ولكنه غلف اكتشافه هذا بروح الحرب الاجتماعية وفلسفة خاملة لجوهر الانسان وجوهر العمل قضت على جميع النزعات الفردية للكائن البشرى .

يؤكد ماركس مبدأ المادية المطلقة .. فلا توجد هناك أية فكرة سابقة عن المادة .. والطبيعة .. والفكرة لا تظهر الا من الطاقة المفكرة للانسان أثناء تطوره .. ان المفهوم التطورى للعالم - كما يقول ماركس - لا يترك مكانا لخالق أو لمنظم والانسان ليس الا عاملا وقتيا للطبيعة .. انه لا يمثل فى حركة التطور غير نقطة أو « لحظة » .

ويقول « انجلز » انه لا يوجد شئ اذا استثنينا الطبيعة والانسان ، أما المخلوقات العليا التى خلقتها تخيلاتنا الدينية فليست فى الحقيقة غير الظل المجسم لحقيقتنا نحن ..

وهكذا ، فالدين خضوع « لتسييح » الهى ، وهو يتم سلسلة الخضوع الماركسية المعروفة : خضوع العامل للرأسمالى الذى يسلبه ثمار مجهوداته المنتجة .. ، وخضوع العامل للدولة الممثلة للرأسمالية والتى تسلبه حريته ..

ان الرجل ليس الا نتاج البيئة الطبيعية ، وان الدين يقضى

على جواهر الانسان وجوهر الطبيعة وينقل هذا الجوهر الى شبح
الهى يعيش فى « الآخرة » .

ونصل مع لينين الى المرحلة العملية من مراحل
الثورة : ان الثورة هى السيطرة بعينها .. ووجود معارضة
تتنافى تماما مع وحدة الحزب .. وهذا الأخير يجب أن يخضع
لنظام صارم وان ديكتاتورية البروليتاريا التى تتمخض عنها
الثورة لتقضى على رواسب النظام البرجوازى هى عبارة عن
نضال دائم دموى أو غير دموى .. نضال اقتصادى وحربى .
فكرى وادارى .. نضال ضد العادات والتقاليد .. ضد جميع
قوى المجتمع القديم .

ليس للرحمة اذن مكان .. وليس هناك حق غير ذلك
الذى يدفع بالثورة الى الأمام ، فكل معارضة تعتبر جريمة ،
وكل معارض يجب أن يقضى عليه ..

والدين ، وهو قوى الماضى الرجعية المحافظة ، يجب أن
يوضع ضمن المفاهيم العتيقة التى ليست لها أى نفع .. بل
يجب القضاء عليه بحركة دعائية واسعة ... ويجب أن تحل ديانة
جديدة محل الديانة القديمة .. ديانة الانسانية المتطورة .. ،
فالمدية التاريخية تؤدى حتما الى « الايمان » بالبروليتاريا
وحدها .. ولا تقبل عنها الها بديلا ..

وهكذا ، نرى أن البربرية تقبى على أبوابنا ... مهما

تحلت هذه البربرية بالطابع العلمى .. ومهما نجحت فى استغلال
موارد الثروة .. فالانسان الذى تبتله هذه الآلة الانتاجية
الضخمة لا يمكن أن يصبح بعد ذلك انسانا .. وبعد أن نجنى
ظاهريا - الكثير من الربح .. سنجد أنفسنا أمام القضاء .. !

الماركسية والمدنية الجديدة

ان أميركا وروسيا بتجاهلهما « الانسان » قضيا معا على
أسس نجاحهما فى المستقبل ، لان أنمطة المدنية التى يقدمانها
للعالم قاصرة ولا تصلح « للتصدير » .

وفى الوقت الذى يدب فيه الفساد فى الولايات المتحدة
والعالم الأوروبى ، تزداد المتناقضات الداخلية فى النظام
السوفيتى بهيكلة الذى يهدف للسيادة العالمية .

ان موسكو تخشى الصين .. وقد بدأت تظهر فيها
الطبقات الاجتماعية من جديد وينصرف الطلبة عن دراسة
المبادئ الماركسية .. ويرغب الشعب فى رفع مستوياته
الاستهلاكية .. كما بدأت تظهر العاطفة الدينية من جديد .

وقد انفصلت يوغوسلافيا عن المعسكر الشرقى ..

وثار المجر ..

وحصلت بولندا على بعض الحريات ..

أما الأحزاب الشيوعية - خارج « الامبراطورية » - فقد

بدأ موقعها يضعف بسبب الأموار أو الشعارات المتناقضة التي تأتيها من موسكو ..

ان التطاحن العسكرى بين المعسكرين لن يجدى فتيلاهما
كان المنتصر .

فأسباب التوتر الدولى ، حتى بعد انتهاء الحرب ، ستبقى
كما هى وسوف تصبح الطبقات الفقيرة فى الدول الغنية أشد
فقرا ..

أما الشعوب الفقيرة فتجسب عنها المساعدات .
وحتى اذا افترضنا انهيار الحكومات الشيوعية ، فان
ايدىولوجية ثورة الطبقات و ثورة الشعوب لن يمسهأ شئ .
على الغرب والشرق اذن أن يقيما دعائم اقتصاد يخدم
الانسان .
انه الطريق الوحيد الذى يمكن للانسانية أن تتقدم فيه
للأمام .

-- ١٩ --

« شعوب باندونج »

تمخفضت اجتماعات باندونج عن ظهور قوة ثالثة ..
يمتد ميدانها من شمال اليابان حتى افريقيا السوداء .. وهذه
القوة توجد جزئيا فى العالم السوفيتى ، وجزئيا على حدوده ،
وفى الجنوب الافريقى لاوروبا .
لم تكن باندونج فى ظاهرها غير اجتماع للساخطين لغرض

- ١١٧ -

البحث عن هدف بناء ، بغزيمة تطلب التحرر والاستقلال ويمكن أن تتحول الى عزيمة للشورة ونقطة ابتداء لتغيرات جذرية .. وأمام دهشة الباسة الاوربيين نجد غيرهم من المراقبين المطلعين على بواطن الأمور يسجلون أحداث باندونج فى هدوء كأنهم كانوا على ثقة من حدوثها .

« كتب تيورماند » يقول فى كتابه « ثورة آسيا » ان أغلبية سكان آسيا لم يجدوا صعوبة فى اقناع أنفسهم بأن وجود « الأسياد » الأجانب فى بلادهم يعد سببا من أسباب تأخرهم .. وحتى هؤلاء الذين يعانون وطأة الجهل وعدم المعرفة أصبحوا يدركون أن وجود الأورويين فى آسيا مرهون بمصالحهم الاقتصادية .. !

ان هذا الكتاب الصغير يوضح روح باندونج وثورتها وما لاقاه « شوان لاي » ممثل الصين من نجاح . ولا يجب أن ننسى كذلك ماقاله البانديت نهرو فى يناير ١٩٥٠ « اذا كانت الشيوعية شرا فالاستعمار شر أكبر » .

ان قوة باندونج ستظهر حتما فى الاجتماعات الدولية ، وفى قرارات هيئة الأمم المتحدة .. ، فمن حيث عدد الأصوات أصبحت « قوة باندونج » قوة الغالبية .. وسوف يزداد شأنها بازدياد سخط شعوب أميركا اللاتينية . لقد أدرك الغرب وهينة

الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة أن عهدا من عهود العالم — ألا
وهو عهد الاستعمار — قد ولى من غير رجعة ..

ولقد كانت حرب السويس أكثر من رمز : فنحن جميعا
نذكر الخسائر التي سببتها لاقتصاديات العالم الغربى ، كما أن
تكلفة إعادة الملاحه بها زادت على ١١ مليون دولار *

ان المدنية الجديدة لا يمكن أن تكون مدنية الثروة أو
العنف أو الخوف من الموت — ولذلك يجب أن يفهم الغرب
أن هؤلاء الذين يقفون ضده اليوم ليسوا « برابرة » بل
شعوب يعتنقون مجموعة من القيم والمفاهيم التي تغاير قيم
الغرب ومفاهيمه .. وأن على الغرب أن يتعلم منهم عدم المبالغة
في تحقيق الرغبات .. ! ان حكمة غاندى يجب ألا تبقى كنزا
للهند وحدها ، فلا توجد مدنية لم تنهل من ذلك النبع العاقي .

يجب أن يسير الاخلاص يدا بيد مع الحكمة — فلا يفرق
أحد بين مجتمع ومجتمع .. ولا ينظر أحد لغيره الا على أنه
مساوله .. اننا نضع العامل البسيط والرأسمالى الغنى في
الكفة نفسها .. ، ان حياة التضحية هى فمة الفن وهى فى
الوقت نفسه مليئة بالأفراح .. ان من يريد أن يخدم المجموع
عليه أن ينكر ذاته ويطلب من الخالق أن يعوضه عن تعب
ومجهوده .. وهو لن يستولى على كل ما يمكن أن توصله
اليه ثروته بل على الضرورى ، تاركا الباقي للآخرين .. سيكون

هذان متحررا من الغضب يعيش في سلام مع نفسه ومع الآخرين .. وسيكون جزاؤه هو خدمته وفصيلته وسيجد في ذلك ما يرضيه .

ان خدمة الآخرين تحتم على كل منا أن يعطي خير ما عنده .. ان خير القادة هو من يهب نفسه لخدمة الانسانية جمعاء .

يجب أن يتأمل قادة الاقتصاد والسياسة في المعسكرين الشرقى والغربى هذه الكلمات ، كما يجب أن تضىء طريق قادة الشعوب التى حصلت حديثا على استقلالها .

لقد وجدت الهند فى شخص « فينوبا » من يكمل رسالة غاندى فقد استطاع أن يقنع كبار الملاك الزراعيين فى القرى التى يمر بها بتوزيع أراضيهم على المعدمين .. وهو يعتقد أن حياة العمال يجب أن تصبح حياة سعيدة حتى يحسداهم الآخرون ..

ان اهمال مثل هذا التراث الآسيوى لبلد من أكبر بلدان العالم وأكثرها فقرا من جانب العالم الغربى الذى تخنقه كبرياؤه يعد بمثابة اثم يرتكب ضد الانسانية .

— ٢٠ —

كلمة الختام

لقد وصلنا الآن الى نقطة النهاية فى تحليلنا ولا يسعنا الا أن نشعر بالخوف .. !

ليس هناك من شك أن داء الانسانية الذى يبدو لأول وهلة الى العيان هو الفقر : فثلاثة أرباع العالم يعانون من الجوع ويتعرضون لجميع الأوبئة الاجتماعية نتيجة لهذا الفقر .

ان جزءا كبيرا من سكان المدن يقطنون ، بل يتكدسون ، فى منازل غير صحية .. ولكن المدن الكبرى يزداد حجمها يوما بعد يوم لأنها تجذب اليها سكان القرى الذين لا يجدون عملا يقيمون به أودهم فى القطاع الزراعى ، ان الضغط السكانى على الأراضى الزراعية أو سوء توزيع هذه الأرض لم يترك غير ملكية متناهية فى الصغر لا تقوى على انتاج الحد الأدنى اللازم لالةة أصحابها .. أما الملكية الكبيرة فقد عمد أصحابها الى استخدام الآلات الزراعية الحديثة ، وبذلك أستغنوا عن الأيدى العاملة .. أو حولوها الى مراعى جريا وراء الكسب الوفير ..

وفرض على المرء الرحيل لكى يعيش حتى ولو وافته المنية فى الطريق .. أما اذا بلغ هدفه ، فعليه أن ينتظر طويلا وهو خالى الوفاض ويقنع بعد ذلك بعمل مهدد بفقده والعودة الى البطالة والانتظار الطويل وهو خالى الوفاض .. حلقة مفرغة يعيشها العامل الريفى غير المدرب على الحياة فى المدينة الصناعية الناشئة ..

انى لا أتكلم هنا كفاوض أو روائى ، بل كشاهد عيان للحقيقة الاجتماعية التى يعيشها الملايين فى أميركا اللاتينية ،

وافريقيا ، وآسيا .. ان هؤلاء الذين لم يدرسوا غير الاحصائيات
والارقام في مقدورهم ألا يتأثروا بما تظهره لهم الأرقام من فروق
بين مستوى معيشة مختلف الشعوب ويقبلون ببرود تام على
صنع النظريات الخاصة بالتنمية والاستثمار والتقدم الاقتصادي
.. ان الاحساس الصادق بحقيقة الأوضاع لا ينبع من
الاحصائيات والارقام بل من مشاهدة العالم المتخلف عن كسب
ودراسته على الطبيعة .

ان أكبر أدواء العالم ليس الفقر .. بل عدم مبالاة من
يملكون .

وقد وصلنا الآن الى مرحلة بدأ فيها ضمير من لا يملكون
يتحرك ويستيقظ .. لقد انتهت مرحلة سلبية الجماهير أو كادت
.. فالصحف والاذاعة ، وتبايع الطبقات الحاكمة ، جعلت من لا
يملكون شيئاً أو من لا يملكون غير القليل يعرفون أن هناك
طائفة من بنى جلدتهم يملكون الكثير .. وهكذا أصبح
الخضوع والصمت أمراً مستحيلاً .. ! وبدأ رد الفعل يظهر
في كل مكان بعد أن كانت السلبية هي السائدة في كل مكان ..
وأمام ثراء الغرب ، ورغبته الجامحة في زيادة هذا الثراء ، بدأ
رد الفعل يتجه ضد الغربيين .. ان العالم تجتاحه اليوم حمى
التحرر الوطني فجميع الشعوب تريد أن تتحرر من أى لون من
ألوان السيادة .. وقد بدأت هذه الثورة التحريرية حيث كان
يجب أن تبدأ في الدول التي تعيش تحت نير الاستعمار ، ومنها

امتدت الى الدول المستقلة التي تشعر بسيادتها مهددة عن طريق الضغط الاقتصادي والمساعدات - المشروطة .. وانصب غضب الجميع على العالم الغربي المتقدم ، وبدأت وحدة العالم المتخلف تقوى في وجهه وأصبحت الصين بعد تخلصها من سيادته « المثل » للدولة التي تسير نحو الرفاهية .

ومن المؤسف أن الغرب لا يريد أن يفهم .. أنه أسير قيمه ومفاهيمه القديمة البالية فهو لا يزال يؤمن بالاستعمار .. ويخلص لمذهب اقتصادي أثبت عجزه عن اشباع حاجيات وآمال الشعوب الفقيرة .. ان الغرب لا يزال مشغولا بزيادة ثرائه ، ولذلك فهو غير قادر على تفهم حقيقة الأوضاع الدولية .. فهو لا يفكر في غير « الدفاع » عن كيانه في الوقت الذي يجب أن يفكر فيه في « التنمية » العالمية .. وأصبح دفاعه ضد الشيوعية هو الشيء الوحيد الذي يورق باله لأنه لم يفهم بعد أن الشيوعية لن تهزم بالسلاح .. ان هزيمتها لن تجيء الا « بتحويل » القوة الاقتصادية والثقافية الغربية الى خدمة الانسانية جمعاء .. انه مشغول بعقد الأحلاف العسكرية وتأمين المواقع الاستراتيجية في الوقت الذي يجب أن يفكر فيه في المساعدة الأخوية البحتة انه لا يقدم المساعدة الا عن خوف أو مصلحة .. لا عن حق وحب .. ثم يدهش بعد ذلك لأنه لا يحصد غير التوجس والحقد والثورة ..

ان المشكلة الكبرى هى فى قلب القيم والمفاهيم القديمة
ووضع دستور جديد لغرس ثمرة التنمية الصحيحة على مستوى
عالمى .. وخلق نوع جديد من العلاقات بين الشعوب حتى فى
البلدان الشيوعية *

لقد اقتربت الساعة التى لن تفقد فيها البلدان الغنية
« القليل » أو بعض الشيء .. بل « كل شئ » .. ان فقدان
بعض الشئ اليوم يعنى وضع الامكانيات المتاحة فى خدمة
الانسانية ..

والابقاء بالقيم الانسانية بتلبية نداء الانسان المعدم ...
أما فقدان « كل شئ » فيعنى خلق ثورة الحق فى نفوس
الشعوب التى لا تملك شيئاً ، والتى ترمى يأساً فى أحضان
الديكتاتورية التى تقود الى أشد المنازعات *

ان بقاء الغرب يتوقف على مقدرته فى خلق عاطفة الحب
فى قلوب الشعوب ، وذلك ليس فقط بعد أن يتعلم هو كيف
يجب أن يحب .. بل حينما يثبت للعالم أنه قادر مادياً وفنياً على
مساعدة الانسانية فى حل مشاكلها والسير بها قدماً الى الأمام *



١٥٧ - شارع عبيد - روض الفرج
تليفون: ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥

Bibliotheca Alexandrina



0397775

الشمس ٤ قروش

العدد ٢٧٢